

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة (1980-2008)

إعداد الطالب:
محمد سليمان الرواشدة

إشراف:
الدكتور سعود الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العـــــليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـي الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤته، 2010

الإهداء

إلى وطني الأردني الأغلى دوحة العز وسِفر المجد والكبرياء .... عنوان انتماء

إلى عروق الدوحة الهاشمية تاريخ النضال والبطولة .... عنوان ولاء

إلى مقام صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدا الثاني المعظم وفاء لنهجه القويم.... واعتزازاً بحكمته ورؤاه في الخير والحق والعدالة .

إلى والدي الكريمين .... من أنارا دربي بنور الإيمان واليقين وعلماني عشق الحرف وأمانة الكلمة .

إلى زوجتي وأولادي، الذين تحملوا معي عناء الكتابة، وكانوا لي نوراً وبصيرة.

إلى إخوتي جميعهم .... والأصدقاء فيض المحبة والعرفان

محمد سليمان الرواشدة

الشكر والتقدير

كل الشكر والتقدير للدكتور سعود الطيب على تفضله بالموافقة على الإشراف على رسالتي، وأقدر له حِلمه وسعة صدره، وأشكره أيضا على كلّ عون وإرشاد ومساعدة قدمه لي، حتى استقام هذا العمل على ما هو عليه، سائلاً ا العزيز القدير أن يوفقه في حياته وعمله.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل المناقشين، الأستاذ الدكتور بشير الزعبي، والأستاذ الدكتور أحمد ملاّوي، و الدكتور محمد الشحاتيت على تفضلهم بمناقشة رسالتي وتسديد الملاحظات التي من شأنها أن ترفع من قيمتها العلمية.

وأشكر إلى كل من وقف معي وقدم لي العون والمساعدة لإتمام هذا الرسالة، وأسهم في إنجاح هذا العمل المتواضع، متمنياً للجميع التوفيق في الحياة الدنيا والآخرة.

محمد سليمان الرواشدة



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة (1980-2008)

محمد سليمان الرواشدة

جامعة مؤتة، 2010

تناولت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والاقتصادي في الأردن في الفترة (1980-2008) حيث عمل الباحث على اختبار أهداف الدراسة والتي تمحورت حول بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، والتعرف على اثر الانفتاح التجاري ودوره في خلق بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية Vector Autoregression (VAR) والتي تضمنت الاختبارات القياسية التالية: اختبار جذر الوحدة لفحص الاستقرار، اختبار جرينجر للسببية، تحليل مكونات التباين، اختبار جوهانسن، اختبار دالة الاستجابة

وبعد إجراء الاختبارات أشارت النتائج إلى ما يلي:

1. أظهرت نتائج اختبار السببية أنه لا يوجد للاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الأردن.
2. أشارت نتائج دالة الاستجابة إلى أن هناك اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، وهذه النتائج تتفق مع العديد من الدراسات السابقة حول اثر الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

وتوصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة العمل على خلق إستراتيجية وطنية شاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن وخاصة في القطاع الصناعي.

2- التركيز على الاستثمارات الأجنبية التي تتضمن فرص عمل للمواطنين الأردنيين.

3- الاستمرار في برنامج الانفتاح التجاري لما لذلك من قدرة كبيرة في تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية.

4- ضرورة التركيز على السلع التي يمكن حصول الأردن فيها على ميزة تنافسية وتوجيه الاستثمارات الأجنبية باتجاهها.

Abstract

Foreign Direct Investment And Its Impact On Economic Growth In Jordan During (1980-2008)

Muhammad Al Rawashdeh

Mu'tah University

This study aimed at identify the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth in Jordan during the period (1980-2008) where the researcher test the objectives of the study, which centered on the statement of the impact of FDI in GDP in Jordan, and identify the impact of trade liberalization and its role in creating an appropriate environment to attract foreign direct investment into Jordan.

The researcher adopted the methodology of Vector Auto Regression (VAR), which includes the following standard tests: unit root test to examine the stability, Granger causality test, analysis of variance Decomposition, Johansen test, responsive function, After the testing results indicated the following:

1. The results of the test of causation that the foreign investment and trade liberalization, a positive effect on the rate of economic growth in Jordan.
2. The results of the response function that there is positive impact of foreign investment and trade openness on economic growth in Jordan, and these findings are consistent with many previous studies on the impact of foreign investment and trade openness on economic growth.

The study recommended the following:

1 - the need for work on creating a comprehensive national strategy to attract foreign investments to Jordan, especially in the industrial sector.

2 - Focus on foreign investments that include job opportunities for Jordanian citizens.

3 - Continue the program of trade openness as a great ability in the promotion of foreign investments.

4 - The need to focus on items that SUPPORT Jordan to gain competitive advantage and maintaining direct foreign investment.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تشهد البيئة الدولية الراهنة احتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وذلك نتيجة لمساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية, نقل التكنولوجيا, المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة, خلق المزيد من فرص العمل, تعزيز قواعد الإنتاج, تحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدة تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل المتاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطق أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها إلى السوق المحلي.

وكان الأردن من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء.

وتشمل معاملات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها.

ومع الانفتاح التجاري شهد العالم زيادة في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى جميع أنحاء المعمورة، وسهل هذه العملية - الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت توسع أنشطتها بإنشاء فروع لها خارج الوطن الام، وتتسابق الدول لجذب هذه

الاستثمارات التي وصلت إلى 3.2 تريليون دولار عام 1996م. وتغطي هذه الاستثمارات مجالات واسعة من الأنشطة الاقتصادية التجارية والخدمية على حد سواء. ومع أن الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات يبقى في الدول المتقدمة، إلا أن الدول النامية بدأت تحصل على قسط وافر منها في السنوات الأخيرة (UN, 2008).

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.

يتوقف تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مسيرة الاقتصاد على مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى باقي الاقتصاد، وعلى درجة تأثير المشروعات التي تتضمن استثمارات أجنبية مباشرة من المنافسين والموردين والموزعين المحليين أو البنية الأساسية المحلية التي لها علاقة بالاستثمارات.

تتوقف فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كدافع للتنمية على عاملين وهما: تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل التنمية التي تعتمد على الموارد الداخلية للبلدان النامية، والجدوى السياسية والتجارية لدمج معايير الاستدامة في عملية صنع القرار المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعندما يتم الحديث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها على اقتصاد البلدان النامية، من الضروري التطرق إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات على مستوى المعيشة في العالم. حيث اختلفت أراء الاقتصاديين حول هذا الموضوع، فمنهم من يرى بأن انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبط بها وبعض المهن دون غيرها من الفئات، إن التهافت على جذب الاستثمار الأجنبي بين الدول هو نوع من (السباق إلى القاع)، بينما يرى أصحاب نظرية (السباق نحو القمة) إن المنافسة من اجل الاستثمار الأجنبي تؤدي في دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية مما يرفع في النهاية من مستوى المعيشة في

كل الدول، ويرى فريق ثالث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينمي ويرتقي بمنـاطق جغرافية معينة وذلك على حساب مناطق أخرى في العالم (الربيعي, 2005)

أما الرأي الأكثر شيوعا فيتمثل في محدودية الدور الـذي تلعبـه الـشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي في التأثير على مستويات المعيـشة ويـذهب أصحاب هذا الرأي في تأكيد مفهومهم إلى القول بأن الاستثمار الأجنبي مازال يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي، وبأنه عادة ما ينتقل بين الدول الغنية وبعضها.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1. بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.
2. إظهار اثر الانفتاح التجاري ودوره في خلق بيئة مناسبة لجلب الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.
3. توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي.

3.1 فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. هنالك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمـو الاقتصادي.
2. هنالك أثر إيجابي وذو دلالة إحـصائية بـين الانفتـاح التجـاري والنمـو الاقتصادي.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 الاستثمار الأجنبي

هناك دور حيوي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاديات النامية، وهذا إن تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، وذلك لأن هذه الاستثمارات تشكل ضرورة كبيرة لهذه الدول لتلبية حاجتها من الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل المحلية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث كالآتي:

مفهوم الاستثمار

هنالك عدة مفاهيم للاستثمار منها ما يلي:

الاستثمار: مشتق من كلمة استثمر، يستثمر معناها ينمي أي يزيد، غالبا ما يكون في الأموال سواء كان في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية أو أي صورة أخرى من الصور التي عرفها الإنسان عبر التاريخ، سواء كان في شكل عقارات أو منقولات بالإضافة إلى الصور المعنوية الأخرى كحقوق الملكية الفكرية أو الأدبية وغيرها (الحياري، 2000).

ويمكن تعريف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها (عمر، 2000).

كما إن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارية ما هي إلا سلع إنتاجية أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك بل تسهم في إنتاج غيرها من السلع والخدمات , وتسمى هذه السلع أيضا السلع الرأسمالية أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه في أي عملية إنتاجية.

كما يعرف الاستثمار أيضاً بأنه توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر ومن ثم فإن الاستثمارات تقوم على أربعة

مقومات، هي (الحضيري، 2000):

1. الموارد المتاحة: وهى الأموال التى يمكن توفيرها.
2. المستثمر: وهو شخص طبيعى أو إعتبارى.
3. الأصول: وهى الإستثمارات التى يوظف بها المستثمر أمواله.
4. غرض المستثمر: هو النتائج التى يتوقعها المستثمر من استثماراته.

وبالتالي فإن الاستثمار هو تضحية بمنفعة حالية لقاء الحصول على منفعة مستقبلية، أي التخلي عن أموال يمتلكها فرد أو هيئات أخرى في فترة زمنية معينة للحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة.

وهنالك تباين في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المصدر على النحو التالي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993 و2007 على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويُشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، والى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008).

وهذا التعريف يتفق مع تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وإذا زاد الاستثمار الأجنبي بنسبة أكثر من 10% يعتبر استثمار مباشر وذلك حسب كل من (صندوق النقد الدوليIMF)، و(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD)، و(الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) (نزاري، 2008).

أما تعريف تقرير الاستثمار العالمي فهو الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة

مستثمرة وشركة تابعة، ويتكون الاستثمار الأجنبي المباشر عادة من ملكية حصص في رأس المال وإعادة استثمار الأرباح، والاقتراض والائتمان بين أطراف العلاقة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وترتيبات تجهيز المشروع (UN, 2008).

أما منظمة التجارة العالمية فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مقيم في البلد الأم أصلاً إنتاجيا في البلد المضيف بقصد إدارته (الحياري، 2000).

وفيما يلي أهم التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المراجع على النحو التالي:

فقد عرفت (الدباس، 2006) الاستثمار الأجنبي بأن هذا النوع منه في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد أخر سواء كان ذلك في الصناعة الاستخراجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال للتكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني.

أما (صقر واخرون، 2006) فقد عرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما.

وقد أشار (عبيد، 2002) بان الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عند امتلاك شخص أو شركة من دولة ما، أصولاً في دولة أخرى من أجل إدارة هذه الأصول. من هنا فإن توافر القدرة على إدارة الأصول تمثل العنصر الأساس المميز للاستثمار المباشر.

وقد بين (خضر، 2004) قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الاستثمار أشكالا عديدة كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك.

أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليها:

اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما في معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيرا على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الانتاجى وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله.

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية والتي تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير.

حيث تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات. ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:

1- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الـشركات الأجنبيـة وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب. ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنيـة والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب

تكنولوجية كثيفة رأس المال.

2- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير،مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصـلت إليـه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثيـة. ولكـن يلاحـظ أن فـروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنمـا تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسة لهـذه الـشركات والموجـودة بالـدول المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لا مركزي،علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية، وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل والمختبرات البحثيـة وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

3- قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنيـة مـن الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلى مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة علـى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية إلا في حالات قليلة.

4- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعهـا وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. إلا أنه من الناحيـة الأخـرى قـد تعمـل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لهـا في السوق المحلى وحدوث أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية.

5- إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الـضروري

تقديم معلومات واستخدام تلـك المنتجـات إلـى مـشتريها مـن المنتجـين أو المستهلكين.

ومع ذلك قد يعد إسهام منتجات الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلى محدودا بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصفوة القلية ذات الدخل المرتفع في البلاد النامية.

6- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد الناميـة وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلـك الاسـتثمارات أو إعادة استثمار عوائدها. وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات فـي عـلاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تدفقت نحو القطـاع الـصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

ولكن قد لا توجه الشركات متعددة الجنسية استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية والأخر متخلف تكنولوجيا ويحتوى على الشركات الوطنية.ويضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من اجل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك البلاد وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية، كما قد لا تلتزم بعض من هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية.

7- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة،قد تكون الآثار الأوليـة أو المباشـرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة ايجابية،وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلـك الدولـة مـن النقـد الأجنبـي (حـساب العمليـات الرأسمالية)،هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنـسية بحكـم اتـصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذلك بفضل سمعة تلك الشركات فـي الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية،فإن تلك الـشركات تتـيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها،إلا

أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالبا ما تكون سـلبية وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها ما يأتي:

أ- إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي للزيادة في مستوردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.

ب- بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية،فان هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية،أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى (الشروط التقييدية Restrictive Clauses)، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسية،لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها،كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعونة الفنية التي تمتلكها حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشترى المعرفة الفنية ويغطى إنتاجها تلك الأسواق.

ج- هناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة،

وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والمستوردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل الرأسمالي مع عدد من فروعها،حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها،كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية،وقد يكون الدافع وراء إتباع هذه السياسة في تسعير المستوردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل،أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشددا في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دورا مهماً في تنمية الصادرات الصناعية، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور إما مباشرة من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تقنيتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.وأخيرا قد تستطيع الشركات متعددة الجنسية المساهمة في هذا المجال من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع.

د- إن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات،يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة،حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة فان أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف وفى حالة زيادة الطلب على العملات الأجنبية، فإنه يتم تخفيض سعر الصرف،أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة،فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

وبصفة عامة، فإن التضارب في المصالح وارد تماما بين الدولة الأم والدولة المضيفة ويتمثل بعضه فيما يأتي:

1. من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار المباشر في الخارج إلى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية، في حين ترغب معظم الدول المضيفة إلى أن يؤدى الاستثمار الأجنبي فيها إلى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن المستوردات على الأقل.
2. من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائد ممكن لها،على حين أن من مصلحة الشركات عابرة القوميات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والإدارية.
3. الاستثمار المباشر في البلاد الأجنبية ينتهي إلى تعزيز الطابع الاحتكاري للسوق القومية للدولة الأم.
4. أما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار المباشر في الخارج في توزيع الأسواق فيما بينها،فعلى الرغم من وجود مصلحة إجمالية للقطاع الاحتكاري من الشركات في تحرير المبادلات الدولية، فإن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول،أو عن طريق إغلاقها ولو جزئيا بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق.(الاسرج, 2005)

الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة. وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية، نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms، أو الشركات الدولية International Enterprises أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs أو الشركات

عبر الوطنية Transnational Corporations TNCs كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحددها الشركة الأم.

وقد تبنى كل من العالم (Dunning) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفا متسعا لهذه الشركات، حيث تعرف الشركة متعددة الجنسية في ظله بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر. أما العالم (Behrman) فقد أضاف عنصر الإستراتيجية الإنتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف السابق حيث يرى أن الشركات متعددة الجنسية هي التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة وتديرها في إطار إستراتيجية موحدة.أما العالم(Vernon)فقدم تعريفا أكثر شمولية لهذه الشركات وهو أن الشركات متعددة الجنسية هي التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر،على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار أمريكي خارج الدولة الأم،وكل هذا في إطار إستراتيجية موحدة (علي, 2004).

أما منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.أما الفرع الأجنبي Foreign Branch (المملوك كليا أو جزئيا) فهو المؤسسة ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة Host Country والتي تمتلك فيها شركة الوطن الأم Home Country حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة (علي, 2004).

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، التفوق التكنولوجي، الانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، زيادة درجة التنوع والتكامل، السيطرة، أسواق احتكار القلة.

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها

معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف. وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان.

وتجدر الإشارة إلى حدوث نمو هائل في عدد الشركات متعددة الجنسية،حيث يوجد فى الوقت الحاضر ما لا يقل عن 61 ألف شركة أم لها حوالي 900 ألف شركة أجنبية تابعة تمثل رصيدا للاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو 7 تريليون دولار مقارنة بنحو 39 ألف شركة أم لها حوالي 279 ألف فرع منتشرة فى كافة أرجاء العالم، برصيد استثمارات بلغ 2.7 تريليون دولار عام 1995 (UN, 2008).

عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: العوامل السياسية والأمنية:

ويعد من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي ويعتبر الأساس في جذب الاستثمارات الأجنبية، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار وبالتالي إحجام المستثمر عن اتخاذ قرار الاستثمار.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحديد حجمها وتوزيعها على القطاعات المتخلفة ومنها حجم الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح الاقتصادي، والقدرة التنافسية للدولة المضيفة، والتضخم، وتقلبات سعر الصرف، ومستلزمات الإنتاج ومدى توفر الأيدي العاملة، وشروط التبادل التجاري، والبنية الأساسية للاقتصاد، وكلما كانت السياسات الاقتصادية لبلد ما مستقرة وواضحة وتدار بطريقة مدروسة ومنظمة، فإن فرص الاستثمارات الأجنبية في ذلك البلد تكون كبيرة لأن ضعف تلك السياسات وعدم استقرارها يضعف ثقة المستثمرين الأجانب في تلك الاقتصاديات ويجعلهم يتجاوزون المنافع والمزايا الاستثمارية القائمة فيها.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال والتي تختلف باختلاف

الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض:

1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى،ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة المستوردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال المستوردات. ويعد ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على المستوردات. كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها،كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة مستورداتها من مدخلات الإنتاج والسلع المستوردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة،كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك

عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي.وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية. وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته.إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار،وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع،حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق.وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعد نوعا من ترقية الجودة. ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

4. الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من ناحية الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعد بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وأهم هذه الأشكال ما يلي:

1. الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:

أ. الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجى داخل دولة الطرف المضيف.

ب. أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

ج. أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدى إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

د. ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا.كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

ه. أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

وبالنسبة للدول النامية يعد الاستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني،إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

وبصفة عامة يسهم الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات، تنمية قدرات الكوادر الوطنية وخلق علاقات

تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية بالدول المضيفة.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعد الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة. وتتردد الدول كثيرا في الموافقة على هذا النوع من الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية لمثل هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

ولهذا النوع مزاياه التي تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدى إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلى وإيجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال وخلق فرص للعمالة المباشرة والغير مباشرة. أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

3. مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة..الخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو ألا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع

وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

4. الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة:

لا يخفى أن هناك نقاش طويل بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف, حيث يؤيد فريق استقدام رأس المال الأجنبي، نظراً لحاجة الدول النامية إليه، الذي طالما شكل نقصانه عقبة رئيسة أمام تطورها ونموها, وفريق آخر يحذر من تشجيعه، ويرى أنه ما هو إلا نوع من الاستعمار الجديد، الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي. الأمر الذي يفرض علينا أن نقف جلياً على أهم الآثار المحتملة لها على الاقتصاد المضيف، بشيء من التفصيل، وذلك على النحو الآتي:

الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية, ليس في حد ذاته خيراً محضاً، بل ترد عليه عدة انتقادات منها:

1. صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية, من حيث أولويات الاستثمار, حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وفيراً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب, مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية، وما إليها, وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية, يوجه للتصدير إلى البلد الذي إنساب منه رأس المال، مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية لاقتصاد أجنبي, أو اقتصاداً ثنائياً. وحين تهتم بالصناعة فإنها تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية، ولا تكون في متناول دخولها, وإنما تستهلكها طبقة الصفوة، أو النخبة في هذه الدول،

الأمر الذي لم يقتصر أثره على استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني, وإنما يمتد إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، تعززهـا الإعلانـات التجارية، التي تقوم بدور فاعل في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم, حيث أن المستثمر الأجنبـي يمتلـك مـن القـوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية, مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير, حيث قد يفـرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظاً نظير ما يقدم من معرفة تقنية، حقيقيـة كانـت أو وهمية, وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار، وذلك عن طريق رفع أسـعار الـسلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسـعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة في السوق، كوسيلة مستترة لتضخيم الأرباح المتحققة لصالح الشركة الأم، وإخفائها عن الشركاء المحليين، أو تحاشي جهاز الضرائب في الدولة المضيفة، وتبديد الـدخول الـضريبية، التـي مـن المفترض أن يحصل عليها الاقتصاد المضيف.

3. تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقـر إلـى الميل إلى استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتـاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات, الأمر الذي يترتب عليه إهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع والعوامل, والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.

4. قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً على مـوازين مـدفوعات الـدول النامية, نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج, وكما تشير بعـض الدراسات "أنه خلال الفترة 1978 - 1990 تدفق إلى الدول النامية استثمارات تقدر بحوالي 6 مليارات دولار، أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت إلـى الدول المتقدمة قدرها 13 مليار دولار(عبد السلام, 2006)، ممـا يعنـي تـدهور الحساب الجاري والرأسمالي لميزان المدفوعات، خصوصاً في حالـة مغـالاة المستثمر الأجنبي في تكلفة مستوردات المشروع من السلع الرأسـمالية، التـي

غالباً ما يكون مصدرها الشركة أو الدولة الأم.

5. يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحليـة, وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الـصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم.
6. يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خـلال توطنها في بعض الأنشطة والـصناعات الملوثـة للبيئـة, "مثـل الـصناعات الاستخراجية النفطية, والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتـر وكيماويـة وصناعة الإسمنت والأسمدة, بدلاً من توطنها في دولها, حيـث تخـضع هـذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة, بـسبب تزايـد الاهتمـام الرسمي والشعبي بهذا الأمر, في حين لا يوجد أدنى اهتمام بـذلك فـي معظـم الدول النامية".(أبو قحف, 2003).
7. وأخيراً تتهم الشركات متعددة الجنسية بممارسة الأساليب غيـر المـشروعة، أو الملتوية لإفساد الحياة السياسية داخل الدولة المضيفة, وذلك عن طريـق تقـديم الرشاوى، لشراء ذمم الساسة, ومتخذي القرار, وحملهم على قبول شروط أكثـر غبناً, أو إغماض العين على مخالفات قانونية, أو دفع أثمان أعلى, أو شراء سلع أقل جودة.

الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ليس من الحكمة رفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة, وتصويرها على أنها شر, يهدد الاستقلال الاقتصادي للدول النامية, حيث أن لهذه الاستثمارات مزايا محتملة, إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها, نذكرها بشي من التفصيل:

1. لعل أبرزها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية.
2. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسة في اقتـصاد الدول النامية:

أ. فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب. فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التـي

تحتاجها عملية التنمية.

ج. الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي. فضلاً عن استفادة العديد من هذه الدول من الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية، كالطرق، ومحطات توليد الكهرباء، ومشاريع الري والمياه، والموانئ، والمطارات، وغيرها من المنافع، التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة علي إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

3. يسهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى مثل المنح والقروض.

4. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال, والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. فضلاً على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كأداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية، يعد أفضل بكثير من القروض الخارجية, لا سيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث يدر عائداً، بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين, التي تمثل في الوقت الراهن عبئاً ثقيلاً علي ميزان المدفوعات، وقيداً شديداً على التنمية الاقتصادية في الدول المدينة، حتى أصبح ينظر إليها حالياً على أنها عاملاً ماحقاً لقدرات الدول النامية، بل هو سبب فقرها. ناهيك عن أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة.

5. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، وطائفة من المنافع الاجتماعية، لاقتصاد الدولة المضيفة، ومن أمثلة ذلك:

أ. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، مـن خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطـرق المؤديـة إلـى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء.

ب. يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجـة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.

ج. يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه مـن خبـرات إعلانيـة، وتـسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة.

د. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من علاقات التـرابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه, الأمر الذي يترتـب عليـه زيادة القيمة المضافة، ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد المضيف.

ه. يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص عمل كثيرة، مما يسهم جـذرياً في حل مشكلة البطالة.

ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول جديدة لبعض الفئات الأخرى، مقابل استخدام خدمات معينة, مثل استئجار أراضي، أو مباني، أو غيرها من الخدمات التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مزيد من التنمية.

2.1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

نتيجة لتفاقم الأزمات التي تواجه الدول النامية، خاصة الأزمات المالية وتعدد مصادر التمويل المختلفة في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى. ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال محاولتها لإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

وفي هذا الفصل بين الباحث أهم ما قامت به المملكة الأردنية الهاشمية من إجراءات في سبيل تطور مناخها الاستثماري وتحسين قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ثم الإشارة إلى ما وصلت به المملكة مقارنة مع بعض الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية.

أولاً: دور برنامج التصحيح الاقتصادي في معالجة الأزمات الاقتصادية التي مر بها الأردن:

بوشر العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة 1989-1991 إثر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد خلال علمي 1988 و1989. واستمر العمل بالبرنامج لثلاث سنوات أخرى لاحقة 1999-2001.

ثانيا: تعزيز دور القطاع الخاص (الخصخصة):

قامت الحكومة ببيع حصص لها، من أهمها شركة الإسمنت والاتصالات ومؤسسة النقل العام وشركة البوتاس العربية وسلطة المياه، وغيرها في قطاعات السياحة والطيران.

هناك العديد من المشاريع قيد الخصخصة، ومن أهمها مشاريع في قطاع البريد والكهرباء والطيران المدني وشركة الفوسفات الأردنية وسكة حديد العقبة.

بلغ إجمالي عوائد التخاصية أكثر من مليار دينار، تم استخدامها في جزء منها في تمويل المشاريع التنموية ومبادلة عدد من الديون المستحقة على الأردن.

استطاع برنامج الخصخصة جذب استثمارات تزيد عن مليار دينار للمشاريع التي تم خصخصتها خاصة في قطاع الاتصالات والمياه والنقل.

ثالثا: الأهداف المقترحة لمؤشرات الاقتصاد الكلي الأردني خلال العشر سنوات القادمة كما ورد في الأجندة الوطنية (2005):

الجدول رقم (1)

الأهداف المقترحة لمؤشرات الاقتصاد الكلي الأردني خلال العشر سنوات القادمة كما ورد في الأجندة الوطنية (2005)

مؤشرات الاقتصاد الكلي	حالياً	2017
البطالة	%12.3	%6.4
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	%7.5	%8
صافي الصادرات (مليار دولار)	2.6-	0.23
نسبة الادخار من GDP	%14	%26
نسبة التكوين الرأسمالي(الاستثمارات من GDP)	%21	%22
نصيب الفرد من GDP (بالدينار)	1200	2400
متوسط الأجر الشهري الحقيقي للموظف (دينار)	261	504
استحداث أكثر من 270 ألف فرصة عمل في القطاعات ذات الأولوية من ضمن 600 ألف فرصة عمل جديدة سيستحدثها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.		

(المصدر: الأجندة الوطنية، 2005)

رابعاً: تحسين أداء النقل العام من حيث:

1. استقلالية المؤسسات.
2. الفعالية، الشفافية، والمساءلة.
3. مستوى عال من الخدمات المدنية.
4. تحديث الإدارة المالية.
5. الحكومة الإلكترونية وحوسبة المشتريات.

خامساً: تحسين أداء النظام القضائي من حيث:

1. استقلالية وشفافية القضاء.
2. تدريب القضاة والمحامين.
3. حوسبة المحاكم.

سادساً: تحديث نظام التعليم والتوجه نحو اقتصاد المعرفة وتطوير التدريب المهني

لمواكبة احتياجات السوق من حيث:

1. إعادة هيكلة نظام التعليم لضمان التعلم الدائم.
2. ضمان ارتباط نظام التعليم بمتطلبات الاقتصاد وسوق العمل.
3. إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العملية التعليمية.
4. نظام تعليمي فعال.
5. ضمان نوعية التعليم والبيئة التعليمية.

سابعاً: منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من حيث:

1. ضريبة دخل تصل إلى 5%.
2. ضريبة مبيعات تصل إلى 7%.
3. عمالة أجنبية مسموح بها تصل إلى 70%.
4. لا قيود على ملكية غير الأردني في كافة القطاعات.
5. إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية من داخل المنطقة الخاصة.

ثامناً: اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة:

1. تغطي الاتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين، وتعطي فترة انتقالية مدتها 10 سنوات لإزالة الرسوم الجمركية بدءاً من 2001/12/17 وذلك حسب الرسم الجمركي.
2. يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 35% حتى تستفيد من هذه الاتفاقية، ويسمح أن يدخل في تحديد المحتوى المحلي ما مقداره 15% من منشأ أمريكي.
3. غطت الاتفاقية مجالات أخرى مثل حماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية.

تاسعا: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

1. دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1، وتنص على الإعفاء الفوري للمنتجات الصناعية الأردنية من جميع الرسوم الجمركية.
2. أما الجانب الأردني فسيقوم بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي لفترة 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز

التنفيذ.

3. اتفق الجانبان على تقديم معونة مالية وفنية لمساعدة الأردن في رفع كفاءة القطاع الصناعي الأردني.

عاشرا: مؤسسة تشجيع الاستثمار:

1. أنشئت مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وبدأ عملها عام 1996، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي.
2. تهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها، ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة.

عوامل جذب الاستثمار في الأردن:

مما سبق يمكن تلخيص أهم عوامل جذب الاستثمار في الأردن كما يلي:

1. نظام الحكم وهو ملكي نيابي: والذي يؤدي إلى استقرار سياسي مستمر بسبب عدم التنازع على الحكم.
2. طبيعة العلاقات الدبلوماسية للمملكة مع دول المنطقة والعالم.
3. الموقع الجغرافي المتوسطي للمملكة بحيث يتوسط ثلاث قارات.
4. نظام اقتصادي يعتمد على السوق الحرة مع تدخل شبه محدود للدولة.
5. وجود ميناء بحري يستوعب نشاطات اقتصادية موسعة.
6. القدرة على التصدير لعدد كبير من البلدان بدون قيود حكومية تقريبا.
7. وجود مناطق اقتصادية خاصة ومناطق صناعية مؤهلة ومناطق حرة.
8. وجود بنية تحتية مناسبة .
9. ربط سعر صرف الدينار مع الدولار الأمريكي.
10. مؤشرات اقتصادية جيدة نسبياً في ظل إمكانيات اقتصادية محدودة.
11. مناخ جوي معتدل يتيح لكثير من الصناعات أن تقوم بدون مشاكل بيئية.

12. الطبيعة الديموغرافية والدينية للسكان التي تعكس توافقاً كبيراً فلا يوجد طوائف مؤثرة في الأردن أو جماعات دينية، فمعظم السكان يدينون بديانة الإسلام السني مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وعدم وجود دوافع للنزاعات الداخلية.
13. المستوى العالي من التعليم والتأهيل المهني الذي يتمتع به الأردنيين لكثرة الجامعات والمعاهد المهنية مقارنة بكثير من الدول.
14. السمعة الأخلاقية العالية التي يتركها الأردنيون لدى الدول التي يعملون بها عربية أو أجنبية، والكفاءة في المجالات العلمية.
15. التعديلات القانونية المستمرة التي تقوم بها الدولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي لمجاراة التطورات الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة والعالم.
16. عدد السكان والذي يشكل سوق مستهدفة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

اعتمد الأردن وبشكل كبير على التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وبحكم موقعه الجغرافي فهو يعيش في بيئة غير مستقرة سياسياً واقتصادياً لارتباطه الوثيق بدول المنطقة لاسيما الدول النفطية العربية فهي تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية له، وسوق لتصريف منتجاته وتوظيف العمالة الماهرة (الدباس، 2006).

لقد كانت أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة إلى الأردن صغيرة وعشوائية ومتذبذبة في طبيعتها حتى منتصف التسعينيات، حيث بدأ العمل الجاد والمنظم وإنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي تهدف إلى تهيئة البيئة المحلية لاجتذاب وتوطين مثل هذا النوع من الاستثمار مدعمة بالقوانين والتشريعات المناسبة وعليه فإن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حديث العهد نسبياً حيث كان التمويل الأجنبي في معظمه يأتي على شكل قروض ومساعدات (مرار، 2006).

وكانت التذبذبات الحاصلة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة

بمجمل التطورات والأحداث التي شهدتها الساحة المحلية والعربية والدولية ابتداء من عام 1970 وحتى عام 2001، وذلك بسبب الصراع العربي الإسرائيلي والذي أثر على خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1970-1980، وحالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الأردني بعد انتهاء الحقبة النفطية والحرب العراقية الإيرانية وانخفاض العملة المحلية خلال عقد الثمانينات، ثم تبعتها فترة التصحيح الاقتصادي وأزمة الخليج الثانية حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000.

شهدت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعا كبيراً عام 2008 تجاوز 19 ضعفاً مقارنة مع ما كانت عليه عام 2002 (كما يبين الجدول رقم 2)

الجدول رقم (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2002-2008) (مليون دينار)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر
2002	74,448
2003	436,113
2004	650,856
2005	1531,40
2006	2282,5
2007	1301,3
2008	1376,2

(المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار,2009)

ويعود ذلك إلى الاهتمام البالغ الذي أولاه صاحب الجلالة الملك عبد ا الثاني حفظه ا شخصياً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحسين البيئة الاستثمارية في الأردن منذ استلامه الحكم عام 1999، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية إلى الأردن، بالإضافة إلى مساهمة عملية الخصخصة التي بدأتها الحكومة منذ بداية التسعينيات، وترسيخ دور مؤسسة تشجيع الاستثمار في ترويج الأردن استثماريا وتقديم كافة التسهيلات الممكنة.

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني

بلغ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2008 ما مقداره 1934 مليون دينار أردني مقارنة مع 2220 مليون دينار أردني لعام 2007 أي بانخفاض نسبته 12.8% وذلك بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط

وانعكاسه على ارتفاع كلفة الاستثمار بسبب ارتفاع كلفة المعيشة في كثير من الدول ما خلفته الأزمة المالية العالمية من احتفاظ الكثير من الشركات بما لديها من مركز مالي والحفاظ عليه وتراجع الكثير من الاستثمارات عن التنفيذ. (مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2008).

وقد شكلت الاستثمارات المحلية الجزء الأعظم من حجم الاستثمارات حيث بلغت نسبتها 71% من إجمالي الاستثمارات أي ما يعادل 1375 مليون دينار أردني، بينما بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 29% أي ما يعادل 560 مليون دينار. كما توضح الجداول الآتية أدناه:

الجدول رقم (3)

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار لعام 2008 حسب الجنسية والقطاع (مليون دينار)

القطاع	المحلي	العربي	الأمريكي والكندي	الأوروبي	دول أخرى	الإجمالي
الصناعة	770,53	286,39	2,36	9,49	4,54	1073,28
الفنادق	433,12	20,31		234,96		688,40
الزراعة	12,28	0,68				12,96
المستشفيات	45,05					45,05
النقل البحري والسكك الحديدية	85,78					85,78
مراكز المؤتمرات والمعارض	27,81		1,48			29,29
المجموع						1934,18

(المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2008)

الجدول رقم (4)
حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار لعام 2007 حسب الجنسية والقطاع (مليون دينار)

القطاع	المحلي	العربي	الأمريكي والكندي	الأوروبي	دول أخرى	الإجمالي
الصناعة	976,32	279.91	89,49	38,19	377,20	1761,10
الفنادق	147,71	259,01				406,72
الزراعة	13,11	2,55			1,50	17,17
المستشفيات	26,82			1,50		28,32
مراكز المؤتمرات والمعارض	6,99					6,99
مدن التسلية والترويج السياحي	0,20					0,20
	المجموع					2220,50

(المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2008)

استحوذ القطاع الصناعي على 55.5% من تلك المشاريع، مما يدل على الجودة العالية التي تتمتع بها الصناعة الأردنية وقدرتها على المنافسة عربيا وعالميا، وتلاه قطاع الخدمات الذي يشكل 35.6% من إجمالي الاستثمارات، أيضا أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الأردني، وذلك بالإضافة إلى المشاريع الجديدة في النقل البحري والسكك الحديدية، ومشاريع المستشفيات بنسبة 4.4% و2.3% من إجمالي الاستثمارات على التوالي، وباقي القطاعات الأخرى والتي شكلت 2.2 % من إجمالي الاستثمارات.

قدرة الأردن على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجهود الترويجية في الأردن:

في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة اكتسب مفهوم الترويج كإستراتيجية وخطة عمل على أهمية خاصة، ويعرف الترويج على أنه مجموعة المعلومات والأنشطة والمهام المتعلقة بتحفيز واستقطاب جهات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية للمساهمة في تمويل الفرص الاستثمارية في دولة معينة. كما يعرف الترويج كحلقة وصل بين الفرص الاستثمارية والمستثمرين الذين تتوافر لديهم القدرة والرغبة على توفير التمويل

اللازم بالشروط الملائمة لظروف وتوقعات أطراف العلاقة الاستثمارية، وعليه فإن الترويج يشكل العامل المحفز أو المنشط للجمع بين الفرص الاستثمارية الملائمة وجهات التمويل التي تبحث عن تلك الفرص. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008)

وقد عملت المملكة على تنفيذ العديد من الجهود الترويجية للبيئة الاستثمارية في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية ومازالت مستمرة في بعضها، ومن أهم هذه الجهود ما يأتي:

أولاً: المؤتمرات والندوات ومعارض الترويج التي عقدتها المملكة:

عقدت المملكة أربع فعاليات ترويجية خلال العام 2007 في كل من الكويت وكازاخستان وأيسلندا والصين، وقد اشتملت تلك الفعاليات على ندوة استثمارية على هامش اجتماع اللجنة الأردنية الكازاخستانية المشتركة، وكذلك ندوة استثمارية في الصين.

في عام 2008 عقدت عشر فعاليات ترويجية تنوعت ما بين ندوات, منتديات وملتقى واحد وعقدت جميعها خارج المملكة في عدد من دول آسيا (الكويت, الإمارات, وكوريا الجنوبية) وأمريكا الجنوبية (البرازيل, الأرجنتين وتشيلي) وهدفت جميعها إلى إظهار جودة بيئة الاستثمار واستعراض الفرص الاستثمارية في الأردن.

ثانياً: المؤتمرات والندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها المملكة:

شاركت المملكة خلال عام 2007 بنشاط واضح في 22 فعالية محلية تم تنظيمها في مدينتي عمان والبتراء وقد تنوعت تلك الفعاليات والتي كان من أهمها:

1. البيئة الاستثمارية في الأردن، نظمها المعهد الدبلوماسي الأردني.
2. عرض قانون تشجيع الاستثمار، نظمتها إدارة غرفة صناعة الأردن.
3. الاستثمار في الأردن للشركات اليابانية، نظمتها السفارة اليابانية.
4. فرص الاستثمار في الأردن، بتنظيم مـن مـؤتمر Middle East Economic Digest الدولي.
5. ندوة Doing Business in Jordan، نظمتها مؤسسة التمويل الدوليـة- البنـك الدولي.

6. اجتماعات دورة الثالثة عشر لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك.
7. مسح مناخ الاستثمار في الأردن، نظمها البنك الدولي.
8. منتدى غرفة التجارة العربية.
9. بالإضافة إلى مشاركة اللجنة التوجيهية للاستثمار باجتماعات OECD ضمن فعالية تم تنظيمها في الخارج، وقد هدفت جميع الفعاليات بشكل أساسي للترويج للفرص الاستثمارية العديدة في الأردن.

أما في عام 2008 فقد شارك الأردن في 11 فعالية تنوعت ما بين 4 مؤتمرات و3 ملتقيات ومنتدى واجتماعين ومعرض.

وتمثلت المؤتمرات في مؤتمر عقار واستثمار, مؤتمر فلسطين للاستثمار, مؤتمر الاستثمار في المناطق الحرة, مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والمغتربين, وجميعها تهدف إلى الترويج للاستثمار وعرض الفرص الاستثمارية في الأردن وكذلك ملتقيان هما: ملتقى الأردن الاقتصادي والملتقى الرابع بالأردن. وشاركت أيضا في منتدى الاستثمار لبلدان اتفاقية أغادير في بروكسل-بلجيكا. وشاركت كذلك في الاجتماع السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في باريس, واجتماع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان الصادرات.

ثالثاً: الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى:

في عام 2007 تم تنفيذ خمس ترتيبات ثنائية مع كل من: روسيا الاتحادية، سلطنة عمان، سلوفاكيا، هنغاريا، ألمانيا، وتهدف هذه الترتيبات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقديم ضمانات تتمثل في حرية تحويل رؤوس الأموال وحرية التقاضي وتسوية النزاعات.

أما في عام 2008 تم إبرام 4 اتفاقيات ثنائية مع سلوفاكيا, أذربيجان, قطر, والصين لتشجيع وحماية الاستثمارات. كما تم توقيع 7 مذكرات تفاهم مع موريتانيا, ماليزيا, البرازيل, تشيلي, كوريا, والصين بهدف تقوية أواصر التعاون بين المؤسسات المعنية بالاستثمار في تلك الدول الأخرى, بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وتميل الصادرات.

رابعاً: المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة:

شهدت المدن الصناعية والمناطق الحرة القائمة في أنحاء المملكة تطورات واسعة، إضافة إلى تأسيس مناطق حرة جديدة كالتالي:

المنطقة الحرة في الزرقاء:

1. توسعة مساحة المنطقة الحرة شمالاً.
2. تطوير البنية التحتية من فتح وتعبيد طرق جديدة وقائمـة وصـيانة مبـان ومستودعات وإيصال للتيار الكهربائي.

المنطقة الحرة في الكرامة:

1. فتح وتعبيد طرق جديدة وربطها.
2. توسعة مساحة المنطقة الحرة.

المنطقة الحرة في سحاب ومطار الملكة علياء الدولي والكرك:

1. صيانة المستودعات وشبكات الطرق والتدريب والتأهيل المستمر للموظفين.
2. بلغ عدد المناطق الحرة القائمة 30 منطقة حرة خاصة خلال العام 2007.
3. بلغ عدد المناطق الحرة الجديدة 11 منطقة حرة خاصة خلال العام 2007.
4. توفير عناصر البنية التحتية المتكاملة في المناطق الحرة.

في عام 2008 تم تطوير المدن الصناعية الآتية: مدينة الحسين, مدينة العقبة الدولية, مدينة الموقر, مدينة الزرقاء وذلك من خلال تنفيذ المباني والانتهاء من الدراسات وإعداد التصاميم الهندسية. كما تم توقيع اتفاقية مع شركة كويتيه لإنشاء وتطوير وتسويق مدينة مادبا, وكذلك الانتهاء من أعمال الدراسات وإعداد التصاميم الهندسية الخاصة بمدينة الطفيله.

خامساً: جهود الترويج الأخرى المنفذة:

قام الأردن بالعديد من الجهود الترويجية الأخرى حيث أنه في عام 2007 :

1. فتح مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار في كل من الإمارات والكويت.
2. تجديد الاشتراك بعضوية (WIPO) World Intellectual Property Organization , المنظمة العالمية للملكية الفكرية .
3. إصدار مطبوعات وكتيبات وCDs بالإضافة إلى الإعلانات فـي المجـلات والصحف العربية والعالمية.

4. العمل على تطوير المواقع الالكترونية للمؤسسات المعنية بالترويج للاستثمار.

أما في عام 2008:

1. تم تطوير الموقع الالكتروني لمؤسسة تشجيع الاستثمار ليبـدأ العمـل بعـد انطلاقه في نيسان 2009 كما تم إضافة لغات أخرى إلى العربية والانجليزية.
2. تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
3. الانضمام إلى عضوية هيئات دولية أو إقليمية معنية بالاستثمار.
4. إصدار مواد ترويجية إعلامية.
5. تم افتتاح مكتب تمثيلي للاستثمار تابع لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الصين, الكويت, السعودية وأبو ظبي.

أهم مؤشرات تقييم جاذبية الاستثمار في الأردن

تسعى المؤسسات المالية والإقليمية والدولية التي تعمل في مجال الإقراض على الاطلاع المستمر على كل التقارير والدراسات التي تصدرها عدة مؤسسات دولية والتي تدور حول تحديد العلاقة التي تربط بين العوائد المتوقعة من الاستثمار والمخاطر الدولية وتعد المؤشرات التي تشملها تلك التقارير من أهم عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية للدولة ومدى تأهلها للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من المصادر العالمية بتكلفة تنافسية. وفيما يأتي عرضاً مختصرا لأهم مصادر مؤشرات تقييم جاذبية الاستثمار التي تصدرها عدداً من المؤسسات الدولية:

التقييم الائتماني السيادي:

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ويشمل مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية، ومن أشهر وكالات التصنيف الائتماني العالمية وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز والتي تصدر تقارير فصلية تنشرها مؤسسة الفايننشال تايمز. وتشمل تلك المؤشرات المالية ما يلي:

1. درجة المخاطر الاستثمارية (عالية، متوسطة، منخفضة).

2. قدرة سداد القروض (قوية، معقولة، متدنية).

وقد حصلت الأردن على درجة مضاربة ومخاطرة متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد (BB+)، وقد جاء ترتيبها 10 من بين الدول العربية، (انظر الجدول رقم 5 التقويم السيادي الموحد للدول العربية).

الجدول رقم (5)

التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2007

التسلسل	الدولة	التقييم التجميعي الموحد 2006/12	التقييم التجميعي الموحد 2007/12	درجة المخاطرة	تفسير درجة المخاطرة
.1	الإمارات	4	4	A A -	درجة استثمارية قوية، درجة المخاطر منخفضة جداً، قدرة السداد قوية جداً، ربما تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
.2	قطر	4	4	A A -	
.3	الكويت	5	5	A +	درجة استثمارية عالية جداً، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، قد تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
.4	السعودية	5	5	A +	
.5	سلطنة عُمان	7	6	A	درجة استثمارية عالية جداً، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، من الممكن أن تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
.6	البحرين	7	7	A -	
.7	تونس	8	8	BBB +	درجة استثمارية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة مقبولة مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
.8	مصر	11	10	BBB -	درجة مضاربة، درجة المخاطر متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
.9	المغرب	11	10	BBB -	
.10	الأردن	11	11	BB +	
.11	لبنان	15	15	B	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطر عالية، وتعرض أكثر انكشافاً في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
.12	اليمن	16	16	B -	

المصدر: FT, Credit Ratings in Emerging, Markets, Issue, 2008.

ملاحظة: التقييم السيادي الموحد يحتسب للمعدل التجميعي لتقييم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندر أند بورز، موديز مجموعة فيتش، كابيتال انتلجنس، ووكالة رايتنج آند انفستمنت أنفورميشن اليابانية).

مؤشر اليورومنى للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومنى بمعدل مرتين في العام ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة المستوردات والسماح بتحويل الأرباح. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100، ويقسم درجة المخاطرة إلى: منخفضة، معتدلة، مرتفعة، مرتفعة جداً.

ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية صنفت في آذار 2008، وكان الأردن قد حصل على تقييم درجة مخاطر مرتفعة.

الجدول رقم (6)

مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطر
الإمارات، قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عُمان والبحرين.	منخفضة (6 دول)
تونس، المغرب ومصر.	معتدلة (3 دول)
الأردن، الجزائر، لبنان، سوريا، اليمن، جيبوتي، موريتانيا، السودان وليبيا.	مرتفعة (9 دول)
الصومال والعراق.	مرتفعة جداً (دولتان)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008.

المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وبحسب نتائج المؤشر فقد جاء تقييم الأردن في آذار 2008 من ضمن الدول منخفضة المخاطر ضمن خمس دول عربية أخرى (كما في الجدول (7)).

الجدول رقم (7)

المؤشر المركب للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطر
الكويت، الإمارات، سلطنة عُمان، البحرين، السعودية وليبيا.	منخفضة جداً(6 دول)
قطر، الجزائر، المغرب، الأردن وتونس.	منخفضة (5 دول)
اليمن، مصر، وسوريا.	معتدلة (3 دول)
العراق، السودان ولبنان.	مرتفعة (3 دول)
الصومال.	مرتفعة جداً (دولة)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008.

أشار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2008 إلى حصول الأردن على المرتبة (48) من بين (134) دولة مشاركة في تقرير التنافسية العالمي (GCR) لعام 2009 مقارنة مع المرتبة (49) من بين (131) في نتائج تقرير عام 2007، حيث حافظ الأردن على وجوده بين أكبر 50 اقتصاد عالمي على الرغم من إضافة أربعة من الدول في تقرير هذا العام كما في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)

أداء الأردن في كافة المؤشرات الاثنا عشر الفرعية والرئيسية في تقرير التنافسية العالمي

المؤشر	المرتبة لعام 2007 من أصل (131)	المرتبة لعام 2008 من أصل (134)
مؤشر التنافسية العالمي الكلي	49	↑48
I. المتطلبات الأساسية Basic Requirements:	46	↓47
1. المؤسسات Institutions	32	↑27
2. البنية التحتية Infrastructure	42	↓44
3. الاقتصاد الكلي Macroeconomic Stability	100	↓111
4. الصحة والتعليم الأساسي Health and Primary Education	53	↓56
II. محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers:	64	↑63
5. التعليم العالي والتدريب Higher Education and training	47	↑42
6. كفاءة السوق Goods market efficiency	48	↑44
7. فعالية سوق العمل Labor Market Efficiency	94	↑93
8. درجة تطور السوق المالية Financial Market Sophistication	55	↑48
9. الجاهزية التكنولوجية Technological Readiness	63	↑57
10. حجم السوق Market Size	83	↓88
III. عوامل الابتكار Innovation & Sophistication	54	↑47
11. تطور الأعمال Business Sophistication	58	↑47
12. الابتكار Innovation	55	↑51

(المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قسم التنافسية ,2009)

كما يوضح الجدول رقم (9) ترتيب تنافسية الأردن بين الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمية. (weforum.org) حيث جاء الأردن في المرتبة الثامنة بين الدول العربية.

الجدول رقم (9)

ترتيب تنافسية الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمي للعامين 2007-2008، 2008-2009

المؤشر	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	تونس	البحرين	عمان	الأردن	المغرب	سوريا	مصر	ليبيا	الجزائر
مؤشر التنافسية العالمي لعام 2007 (من أصل 131 دولة)	31	35	37	30	32	43	42	49	64	80	77	88	81
مؤشر التنافسية العالمي لعام 2008 (من أصل 143 دولة)	26 ↑	27 ↑	31 ↑	35 ↓	36 ↓	37 ↑	38 ↑	48 ↑	73 ↓	78 ↑	81 ↓	91 ↓	99 ↓

(المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قسم التنافسية ,2010).

مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي سنويا، ويحلل المؤشر عشرة جوانب أساسية في دورة المشروع وهى مدى سهولة تأسيس الكيان القانوني، واستخراج التراخيص، وتوظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي من المصادر المحلية، قوانين حماية المستثمر، نظام الضرائب، سهولة التجارة عبر الحدود، إجراء وفترة وتكلفة حل النزاعات التجارية، وإجراءات تصفية النشاط التجاري.

ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 17 دولة عربية، وقد حققت الأردن ترتيباً عالمياً بلغ رقم 88، وبترتيب 5 عربياً لعامي 2007 و 2008، (انظر الجدول رقم 10 ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال).

الجدول رقم (10)
مؤشر سهولة أداء الأعمال

الترتيب عربياً	الدولة	مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008	2007
1.	الأردن	80	78
2.	الإمارات	68	77
3.	البحرين	-	-
4.	تونس	88	80
5.	الجزائر	125	116
6.	جيبوتي	146	161
7.	السعودية	23	38
8.	السودان	143	154
9.	سوريا	137	130
10.	الصومال	-	-
11.	العراق	14	145
12.	سلطنة عُمان	49	55
13.	فلسطين	117	127
14.	قطر	-	-
15.	الكويت	40	46
16.	لبنان	85	86
17.	ليبيا	-	-
18.	مصر	126	165
19.	المغرب	129	115
20.	موريتانيا	157	148
21.	اليمن	113	98
مجموع الدول العربية		17	17

(المواقع الشبكية: www.doingbusiness.org ,www.weforum.org ,
www.atkearney.com).

ويبين الجدول رقم (11) المؤشرات الفرعية العشرة لمؤشر سهولة أداء الأعمال كما يلي:

الجدول رقم (11)

المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركّب "سهولة أداء الأعمال"

الترتيب عربياً	الدول	الترتيب عالمياً (178) دولة									
		تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
.1	السعودية	36	47	40	3	48	50	7	33	136	79
.2	الكويت	121	85	39	72	68	19	8	99	99	67
.3	سلطنة عُمان	107	130	26	15	97	64	5	104	110	59
.4	الإمارات	158	38	65	8	115	107	4	24	144	139
.5	الأردن	133	71	45	109	84	107	19	59	128	87
.6	لبنان	132	113	53	92	48	83	33	83	121	117
.7	تونس	68	96	113	66	97	146	148	28	80	30
.8	اليمن	175	35	63	44	158	122	84	128	41	83
.9	فلسطين	166	132	103	118	68	33	22	77	125	178
.10	الجزائر	131	108	118	156	115	64	157	114	117	45
.11	مصر	55	163	108	101	115	83	150	26	145	125
.12	المغرب	51	88	165	102	135	158	132	67	114	60
.13	سوريا	169	86	126	89	158	107	98	127	171	77
.14	العراق	164	104	60	40	135	107	37	157	150	178
.15	السودان	95	131	140	32	135	141	60	143	143	178
.16	جيبوتي	165	92	130	131	135	173	51	66	159	126
.17	موريتانيا	167	142	117	52	115	141	171	152	89	173

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال (2008)، مجموعة البنك الدولي، بيانات المؤشر تغطي العام 2007.

مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والذي يتضمن عدداً من مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر المهمة التي ترصد أداء وإمكانات وقدرات الدول المختلفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقسم التقرير

الدول ضمن المؤشر إلى أربع فئات، الأولى: الرواد وهي الدول التي تتمتع بالإمكانية والأداء الأكثر ارتفاعا لتدفق الاستثمار، والثانية: الدول التي تتمتع بأداء قوي وإمكانية متدنية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والثالثة: الدول التي تتمتع بإمكانية قوية وأداء ضعيف في تدفق الاستثمار، والأخيرة: الدول ذات الأداء والإمكانية الأضعف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

صنف الأردن في المرتبة 6 ضمن قائمة أول 20 دولة من أصل 141 دولة على مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009.

وهذا يدل على فعالية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية،حيث يعد الأردن من الدول التي تتمتع بالأداء المتميز والإمكانية الأفضل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يظهر في الجدول (12).

الجدول رقم (12)

مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

Inward FDI Performance Index Ranking			**Outward FDI Performance Index Ranking**		
Economy	**2006**	**2007**	**Economy**	**2006**	**2007**
Hong Kong, China	2	1	Luxembourg	3	1
Bulgaria	3	2	Iceland	1	2
Iceland	4	3	Hong Kong, China	2	3
Malta	5	4	Switzerland	4	4
Bahamas	8	5	Panama	5	5
Jordan	7	6	Belgium	7	6
Singapore	6	7	Netherlands	6	7
Estonia	9	8	Kuwait	12	8
Georgia	15	9	Bahrain	11	9
Lebanon	13	10	Singapore	8	10
Guyana	20	11	Ireland	9	11
Bahrain	12	12	Sweden	13	12
Belgium	10	13	Spain	14	13
Gambia	11	14	France	18	14
Panama	16	15	Estonia	17	15
Mongolia	19	16	United Kingdom	21	16
Tajikistan	18	17	Israel	15	17
Cyprus	24	18	Norway	16	18
Moldova, Republic of	27	19	Austria	23	19
Egypt	31	20	Denmark	33	20

Source: UNCTAD.

ويبين الجدول رقم (13) مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن خلال

.2006-1988

الجدول رقم (13)

مؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1988-2006)

الفترة	Front Runners	Above Potential	Below Potential	Under Performers
1990-1988	البحرين، إيرلندا، سنغافورة، أمريكا، كندا، ماليزيا، عمان، المملكة المتحدة.	سوريا، تونس، مصر.	اليابان، إيطاليا، السعودية، الإمارات، الجزائر، الكويت، ليبيا، إسرائيل.	الأردن، المغرب، لبنان، الهند، باكستان، تركيا، السودان، اليمن.
1995-1993	البحرين، سنغافورة، إيرلندا، الصين، كوستاريكا، ماليزيا، قطر، إسبانيا، المملكة المتحدة.	المغرب، تونس، مصر، اليمن.	الأردن، السعودية، اليابان، إيطاليا، أمريكا، الكويت، إيران، ليبيا، إسرائيل، تايلاند، عمان، الإمارات.	سوريا، لبنان، الجزائر، الهند، تركيا، السودان.
2002-2000	الأردن، سنغافورة، إيرلندا، الصين، فرنسا، ماليزيا، إسرائيل، إسبانيا، كوستاريكا، فنلندا، المملكة المتحدة.	تونس، المغرب، السودان.	البحرين، مصر، الكويت، لبنان، إيران، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة.	الجزائر، الهند، سوريا، تركيا.
2006-2002	الأردن، أستراليا، البحرين، بلجيكا، بروناي، بلغاريا، تشيلي، الصين، كرواتيا، قبرص، التشيك، فنلندا، هونج كونج، هنجاريا، إيسلندا، إيرلندا، كازاخستان، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، ماليزيا، هولندا، نيوزلندا، بولندا، البرتغال، قطر، سنغافورة، إسبانيا، السويد، الإمارات.	البانيا، أنغولا، كوستريكا، الأكوادور، جامايكا، المغرب، نيكاراغوا، نيجيريا، رومانيا، السودان، فيتنام.	الجزائر، الأرجنتين، النمسا، البرازيل، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيران، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الكويت، ليبيا، المكسيك، النرويج، عمان، كوريا، روسيا، السعودية، تايوان، تيالاند، وتنس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.	بنغلادش، بينين، كولومبيا، مصر، السلفادور، غانا، غينيا، الهند، أندونيسيا، كينيا، الباكستان، الباريغواي، البيرو، جنوب أفريقيا، سوريا، أوزباكستان، توغو، اليمن.

المصدر: UN. 2007 .

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (Mathur, 1992): وهي بعنوان" **فهم السياسة الهندية تجاه الاستثمار الاجنبي المباشر،** وطبقت هذه الدراسة على الهند، حيث كانت القطاعات الإنتاجية تتسم بانخفاض إنتاجياتها قبل قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر مما أدى إلى زيادة استفادتها من ذلك الاستثمار فى رفع كفاءتها الإنتاجية، حيث كان الاستثمار الأجنبى المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا.

دراسة (Haddad and Harrison, 1993): هناك انتشارات ايجابية من الاستثمار الاجنبي المباشر: تطبيق بيانات مقطعية من المغرب، أوضحت هذه الدراسة وبالتطبيق على المغرب، أن الشركات متعددة الجنسيات ساهمت فى تحسين كفاءة الشركات المحلية فى الدول المضيفة، من خلال استفادة تلك الشركات من التكنولوجيا المتقدمة المصاحبة للاستثمار الأجنبى المباشر، وانعكس ما سبق إيجابيا على النمو.

دراسة (Blomström, and Kokko, 1996): هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الايجابي للشركات متعددة الجنسيات في زيادة إنتاجية الشركات في كينيا، بسبب دوره في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية، كما أن الاستثمار الأجنبى المباشر أدى إلى ارتفاع الإنتاجية فى القطاعات التي اتسمت بمساهمات أجنبية كبيرة فى فنزويلا خلال الفترة (1976 – 1989)، حيث أن تلك العوائد قد لا تحدث إذا تركزت المساهمة الأجنبية فى قطاعات تتسم أصلا بارتفاع الإنتاجية قبل قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر. وتعكس تلك الدراسة أن الأثر الفعال للاستثمار الأجنبى المباشر ظهر بشكل واضح فى القطاعات التى اتسمت بانخفاض إنتاجيتها قبل قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر.

دراسة (Bisat, El – Erian, and Helbling, 1997): هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين النمو وكل من الاستثمار والادخار المحليين في 13 دولة عربية، وخلال الفترات (1974-1985)، و(1986– 1996) و(1971– 1996) وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج اعتمادا على نموذج دالة إنتاج Solow، وتم التعبير عن إنتاجية عوامل الإنتاج بالمقدار الثابت في الدالة، ولقد اختلف النتائج من دول

إلى أخرى، حيث كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على الإنتاجية في بعض الدول خلال الفترات الثلاث، وهى مصر وتونس فقط، أما في الجزائر، والبحرين، ولبنان، وقطر، السعودية والإمارات، فقد كان التأثير سلبيا على الإنتاجية، كما اختلف التأثير من فترة زمنية إلى أخرى في بقية الدول، ولقد بررت الدراسة، وجود المعدلات السالبة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الكثير من الدول، بالتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلى، وما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ما تعانيه معظم تلك الدول من هياكل ديموغرافية مثل انخفاض متوسط أعمار قوة العمل، وانخفاض التوظف وبالشكل الذي انعكس في انخفاض الإنتاجية.

دراسة (Richardson, 1997**):**هدفت هذه الدراسة الى قياس تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على الإنتاجية، وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادى، حيث أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبى المباشر كان له دورا كبيرا فى تحفيز النمو الاقتصادى فى دول جنوب شرق أسيا، من خلال دوره فى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، بالإضافة إلى دوره فى زيادة صادرات تلك الدول.

دراسة (Aitken, Hanson, and Harrison, **1997):** هدفت هذه الدراسة الى اختبار تأثير التواجد الأجنـبى على نمو الإنتاجية، وبالتطبيق على العديد من الدول خلال الفترة (1976 – 1989). إذ وجد أن الشركات المحلية حققت معدلات إنتاجية عالية فى القطاعات التى ارتفعت فيها نسبة المساهمة الأجنبية. لكنهم أوضحوا أن ذلك تحقق فقط فى القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قبل قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر.

دراسة (Hong, 1997**):**هدفت هذه الدراسة الى إجراء دراسة على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجـنبى المباشـر والقـروض التجـارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1970-1990). لقد أوضح أن هناك تأثير إيجابى ومعنوى للاستثمار الأجنبى المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية. كما أوضحت الدراسة استفادة القطاع الخاص الكورى من الاستثمار

الأجنبى المباشر خاصة فى الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، والآلات والإليكترونيات.

دراسة (Borensztein, De Gregorio, and Lee, **1998):** حيث افترضت هذه الدراسة وجود نموذج نمو يكون فيه معدل التقدم التكنولوجي هو المحدد الرئيسي، حيث أن التقدم التكنولوجي يحدث من خلال تعميق رأس المال، وأن هذا النموذج يختبر فيما إذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر يزاحم أو يساند الإستثمار المحلي، حيث تدعم النتائج فرضية مساندة الاستثمار المحلي ولن هذه النتائج ليست قوية.

حيث كان نموذج التحليل كما يلي:

$$g_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 FDI_{it} + \alpha_2 + FDI_{it} H_{it} + \alpha_3 H_{it} + \alpha_4 Y_{i0} + \alpha_5 A_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

g_{it}: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i في فترة t.

FDI_{it}: الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i في فترة t

H_{it}: مخزون رأس المال البشري ويقدر بمتوسط سنوات الدراسة.

Y_{i0}: سنة الأساس لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويقيس هذا النموذج في جوهره فيما إذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر يتفاعل مع مخزون رأس المال البشري، وقد تم استخدام بيانات مقطعية لـ(69) دولة للفترات الزمنية (1970-1979) و(1980-1989) حيث تشير النتائج إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عنه تفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر مع مخزون رأس المال البشري.

دراسة (De Mello, Luiz, **1999):** هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال والناتج الكلي وإنتاجية عناصر الإنتاج وذلك على عينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وعينة من دول غير الأعضاء في المنظمة (Non-OECD)، وذلك باستخدام السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع.

وقد أجري الاختبار على مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتأثيره على الاستثمار المحلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر

ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج الإجمالي، وبالنسبة لمعظم البلدان في عينة الدراسة وجد هناك علاقة حساسة بين عوامل محددة لكل بلد مع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فيها حيث تم تلافي هذه العلاقة في تحليل السلاسل الزمنية.

وتطرقت الدراسة إلى درجة التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المحلية القائمة في البلدان النامية وتشير هذه الدراسة إلى أنه يمكن للدول النامية أن تكون أقل كفاءة في استخدام التكنولوجيا الجديدة، أو تجد صعوبة في استيعاب رأس المال وتطوير التكنولوجي.

دراسة (الحياري, 2000): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية الإستثمار الأجنبي على حركة الاقتصادي الأردني والأبعاد الاجتماعية المترتبة عليها ومدى اتساقها مع الأهداف الوطنية، بغية تقديم توصيات قد تساهم في تعزيز الأمن الوطني الأردني، حيث عمل الباحث على تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يعتقد بأثرها على النمو الاقتصادي ومستوى البطالة بحيث يقوم بإيجاد معادلة الانحدار لوصف دالة الانحدار بين المتغيرات المستقلة ومنها الإستثمار الأجنبي وبين معدلات النمو الاقتصادي ومستوى البطالة باعتبارها متغيرات تابعة، بالإضافة إلى التحليل الوصفي والإحصائي لمستوى الفقر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم النتائج الإحصائية ليست ذات دلالة إحصائية ولا تزال أحجام الاستثمارات الأجنبية في الأردن قليلة ومتدنية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنها متذبذبة بشكل كبير من عام إلى آخر ولم تؤدي النتائج المتوقعة منها إلى إحداث تغيير ملحوظ على معدلات النمو الاقتصادي أو في تخفيض معدلات الفقر والبطالة بينما كان للصادرات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة (آغا, 2002): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب في الأردن، حيث أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونمو السوق المحلي "مقاساً بنمو عدد سكان المملكة" على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن، كما وصلت

الدراسة إلى أن عدم الاستقرار المالي "مقاساً بعجز الموازنة العامة للحكومة المركزية" يرتبط بعلاقة سلبية مع تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن.

دراسة (آغا, 2002): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات ومحددات الاستثمار الأجنبي في الاردن من خلال دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتوصل الباحث إلى أهم العقبات التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي في الأردن، فوجد هناك علاقة ايجابية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية وكل من معدل النمو الاقتصادي ونمو السوق المحلي وهناك علاقة سلبية بين الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

دراسة (الخطيب, 2003): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية السياسات المالية في بعض الدول العربية(مصر، الأردن، المغرب، عُمان، تونس) في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات تم اختبار العلاقات من خلال بناء نموذج رياضي افترض فيه اعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من المتغيرات التي تعكس البيئة الاقتصادية وهي:

1. مستوى الاستثمار الأجنبي في الفترة السابقة.
2. معدل النمو الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي.
3. مستوى الانفتاح الاقتصادي

بالاضافة إلى افتراض اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من المتغيرات التي تعكس السياسات المالية في الاقتصاد وهي:

1. رسوم المستوردات .
2. الضرائب على أرباح الشركات .
3. الانفاق الرأسمالي .

وأظهرت النتائج عدم فاعلية السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، كما توصل الباحث إلى ضرورة مراجعة الدول المعنية للسياسات المالية بهدف حفز المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذه الدول.

دراسة (Manhal Shotar Basher Abdulrazag, 2003**):** هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي في الاردن، حيث قام

الباحثان باستخدام دالة الانتاج والتي تتكون من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل ومتغيرات مستقلة أخرى يُتوقع ان يكون لها تاثير على النمو الاقتصادي في الاردن، حيث كان نموذج التحليل كما يلي:

$$LnY = \alpha_0 + \alpha_1 LnL + \alpha_2 LnK + \alpha_3 LnFDI + \alpha_4 LnX + \varepsilon$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية (حيث سنة الأساس هي 1997).

L: عنصر العمل (ويقاس بعدد العاملين).

K: مخزون رأس المال.

FDI: مخزون رأس المال الأجنبي.

X: الصادرات بالأسعار الحقيقية.

ويقيس هذا النموذج في جوهره وجود أو عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة الزمنية (1980-2000)، حيث تشير النتائج التجريبية أن ثمة على المدى الطويل أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الأردني من بين المتغيرات المستقلة الأخرى، وأوصى الباحثان انه يجب على الحكومة الأردنية بذل جهود كبيرة من اجل خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي، وانه بسبب محدودية الموارد وعجز القطاع الخاص فان التفكير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو الملجأ الأخير لتحسين النمو الاقتصادي في الأردن.

دراسة (Alfaro, **2006):** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اقتراح يفيد بأن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف اختلافاً كبيراً بين القطاعات الاقتصادية، حيث تم دراسة بيانات المقاطع لـ (47) دولة خلال الفترة (1981- 1999) تم توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها حسب القطاعات وهي القطاعات الأولية (مثل الزراعة والتعدين)، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الخدمات، واختبرت هذه الدراسة فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر كبير في قطاع الصناعات التحويلية أكبر منه في باقي القطاعات، وذلك بسبب الروابط القوية لهذا القطاع مع قطاع الصناعة، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأولية من

زراعة وتعدين أو في قطاع الخدمات، حيث تميل الشركات متعددة الجنسيات للعمل عبر التكامل الرأسي.

وقد تم تطوير نماذج تحليل منفصلة للإستثمار الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات المذكورة وقد أيدت هذه النماذج التحليلية الفرضية القائلة بإختلاف منافع الإستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية وكانت النتائج كما يلي:

1. إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى القطاعات الأولية له أثر سلبي على النمو.
2. إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعات التحويلية له أثر إيجابي.
3. إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الخدمات له أثر غامض على النمو.

وتوصي الدراسة بأنه على الدول التمييز فيما تبذله من جهود لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لمختلف القطاعات، وإيلاء قطاع الصناعة والقطاعات الفرعية له العناية اللازمة من أجل خلق التكامل بين الإستثمار ورأس المال البشري.

دراسة (**العتيبي, 2004**): هدفت هذه الدراسة لاستقصاء أثر الاستثمار الأجنبي على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاع الصناعة والمدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من عام 1988 ولغاية 2002م، والبالغ عددهم (83) شركة، وقد اشتملت الدراسة على (15) شركة صناعية مساهمة يستثمر بها أجانب، والتي استوفت الشروط التي وضعها الباحث، وقد وصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المؤثر في السياسات الإدارية للشركات موضوع الدراسة على الأداء المالي لهذه الشركات.

دراسة(الربيعي, 2005): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة السياسات الاقتصادية على توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيء البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والاجنبي وبهدف التاكد من هذه الحقيقة في الدول العربية تم تحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية المقدية والمالية وسياسة التوازن الخارجي واستخدام

نتائج التحليل في تكوين مؤشر مركب لقياس المناخ الاقتصادي، ولدعم هذا التحليل تم تكوين نموذج احصائي لقياس اثر التغيرات في مؤشرات السياسات الاقتصادية على مسار تدفقات الاستثمار نحو الدول العربية كما يلي :

$$FDI = \alpha_0 + \alpha_1 N + \alpha_2 GDP + \alpha_3 GI + \alpha_4 GP + \alpha_5 DP + \alpha_6 DB + \varepsilon$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

GI: حجم تدفق إجمالي الاستثمار الثابت المحلي

DP: نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي

GP: نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

DB: العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

N: حجم السكان

وكانت النتائج بوجود علاقات مختلفة مع FDI كما يلي:

GDP: علاقة طردية بمعنوية ضعيفة   N: علاقة عكسية بمعنوية ضعيفة

GI: علاقة طردية بمعنوية مرتفعة   GP: علاقة طردية بمعنوية مرتفعة

DP: لا يوجد علاقة   DB: علاقة طردية بمعنوية ضعيفة

وتوصي الدراسة بتطبيق سياسات اقتصادية تؤدي الى تعزيز الاستقرار السياسي والى درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي والى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية والى رفع مستويات التنمية.

دراسة (الشوربجي, 2005): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لـ (10 دول) من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1995 - 2003)، واستخدمت هذه الدراسة نماذج ديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع الوطنية Dynamic Panel Data. ولتقدير هذه الدالة تم استخدام الطريقة العامة للعزوم Generalized method of Moments (QMM):

$$G_{it} = a + B_1\, FDI_{it} + B_2(FDI^{*}\, H)_{it} + B_3H + BZ_{it} + U_{it}$$
$$i=1, \dots , N \quad t=1, \dots , N$$

حيث أن:

G: النمو الاقتصادي N: عدد الدول المكونة للعينة محل الدراسة

t: الفترة الزمنية T_i: عدد الفترات الزمنية للدراسة لكل دولة

Z: متغير مستقل يؤثر على النمو الاقتصادي U: الخطأ العشوائي

FDI * (H): متغير تفاعلي يعكس تفاعل FDI مع اثر H

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المكونة للعينة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة، وتوصي الدراسة لأغراض السياسة إلى أهمية قيام الحكومات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتطبيق سياسات اقتصادية بهدف اجتذاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، حيث أظهرت النتائج أن زيادة تدفقات هذه الاستثمارات سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.

دراسة (الخشمان, 2006): هدفت الدراسة إلى اختبار اثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس (وهي: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي ونسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرزت مشكلة الدراسة من الحاجة إلى معرفة السياسة التجارية المناسبة لجني أفضل الثمار من الاستثمار الأجنبي المباشر، ونبعت أهميتها من كون الاقتصاد الأردني منفتحا على العالم بالإضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك السنوات.

وتعتمد هذه الدراسة على طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول الى ذلك الهدف، حيث أشارت نتائج اختبار استقرار البيانات الى استقرار جميع المتغيرات المستخدمة عند الفرق الاول، وبعد تقديرمعادلات التكامل المشترك تبين ان هناك علاقة موجبة طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والتداخل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي حسب مقياسين من مقاييس الانفتاح التي تم استخدامها، بالاضافة الى ذلك أشارت نمتائج الدراسة الى ان زيادة حجم

التجارة الخارجية يؤدي الى تثبيط مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة بدعم الصناعات المحلية لزيادة تنافسيتها بالاضافة الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

دراسة (الدباس, 2006): هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم الاستثمارات الأجنبية وطبيعة الاستثمارات وأنواعها والتطرق إلى العوامل البيئية(المناخ الاستثماري) من خلال استعراض تجربة الأردن في هذا المجال للفترة من 1970 ولغاية 2004 محددة بذلك أهم العوامل والمتغير ات التي تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف.

وأكدت هذه الدراسة أن الطلب على الاستثمار يتحدد بمجموعة من العوامل التي تشكل بمجموعها مناخ استثماري يساهم في توجيه الاستثمارات إلى بلد دون أخر، واتسمت هذه العوامل بالتداخل الكبير فيما بينها حيث شكلت وحدة واحدة لا يمكن تجاوزها أو التغاضي عنها لما لها من تأثير مباشر على مجمل النشاط الاستثماري، بالاضافة إلى أتسامها بالتغير وعدم الاستقرار وتتمثل هذه العوامل بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

دراسة (مشعل وأبو ليلى, 2007): هدفت الدراسة الى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، بالاعتماد على سلاسل زمنية للفترة من 1976 حتى 2003، اعتمدت الدراسة على متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحقيق هذا الهدف، حيث تبين وجود علاقة سببية متبادلة بين كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات وبين الناتج الإجمالي، كما توجد نفس العلاقة السببية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي والمستوردات، وقد دلت النتائج على وجود أثر غير مباشر للاستثمار الأجنبي على رأس المال البشري من خلال الإنتاج الإجمالي، كما أن أثر رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي غير مباشر ايضاً من خلال رأس المال المحلي والمستوردات.وأيدت النتائج فرضية دعم الاستثمار الأجنبي للنمو، كما أيدت ايضاً فرضية دعم المستوردات لنمو الاقتصاد الاردني.

ان النموذج الاقتصادي الذي اعتمد في هذه الدراسة مشتق من دالة إنتاج كما يلي:

$$GDP = f(K, L, FDI, M)$$

حيث GDP هو الناتج الاجمالي، وK راس المال المحلي، وL عنصر العمل، وFDI الاستثمار الاجنبي المباشر، وM المستوردات من السلع والخدمات.

دراسة (المساعيد, 2008)، هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zones (QIZ)، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية "Jordan-United States Free Trade Agreement" (JUSFTA) على النمو الاقتصادي. وكذلك اختبار "فرضية الصادرات – تقود النمو" (Export-Lead Growth Hypothesis) على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2005)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات ايجابية قصيرة الأمد وطويلة الأمد للصادرات الأردنية الكلية وللصادرات الأردنية بموجب هاتين الاتفاقيتين على النمو الاقتصادي في الأردن. وقد أشارت النتائج كذلك إلى أن الصادرات الأردنية تقود النمو الاقتصادي، وهو ما يبرهن على مواءمة الاقتصاد الأردني لفرضية الصادرات تقود النمو، وأوصت الدراسة صانعي القرار بالتركيز على تحفيز الصادرات الأردنية، والبحث عن وسائل جديدة تعمل على زيادة تشابكيه الصناعات الأردنية المصدرة من المدن الصناعية المؤهلة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

دراسة (العذاري, 2009): اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية الاستثمار الأجنبي ومحدداته وشروطه والعمل على تقدير نماذج بسيطة أساسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الاقتصادية ومن اجل ذلك فقد اعتمد الباحث على البيانات الرسمية للحكومة الأردنية وتقارير الأمم المتحدة، حيث اعتبر الباحث أن الاستثمار الأجنبي متغير مستقل وكل من الناتج القومي الإجمالي موجودات البنوك المالية والقطاع الصناعي والقطاع التجاري وقطاع الخدمات جميعها متغيرات تابعة ولجا إلى استخدام الانحدار البسيط Simple regression، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن قطاع الصناعة كان مرنا للاستثمار الأجنبي المباشر من القطاعات الاقتصادية المدروسة، إذ بلغت مرونته نحو 17 بالمائة بينما تشير الدلائل إلى أن قطاع

الإنشاءات كان الأكثر تعاطيا ونموا في الاقتصاد الأردني وأشارت النتائج إلى إن قطاع التجارة هو الآخر قد تطور تطورا كبيرا نتيجة عملية الاستثمار وهذه حقيقة أكدها التقدير والتحليل إذ بلغت مرونته نحو 16 بالمائة.

وقد أوصى الباحث بضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع الصناعة لدوره الكبير في التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وزيادة صادرات البلد من المنتجات المختلفة بسبب قربه من بلدان استهلاكية كبيرة جدا مثل العراق.

دراسة (العمري, 2009): بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (1985-2006)"، تناولت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة ودورهما في قطاع الصناعية الأردنية كمتغيرين هامين يؤثران على حجم الإنتاج فيه، واستهدفت الدراسة الفترة (2006- 1985)، حيث وقع خلالها تطورات عديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، وهدفت الدراسة إلى اختبار افتراض أن للاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة أثر إيجابي على حجم إنتاج قطاع الصناعة الأردني، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين والإنتاج الصناعي في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات المذكورة أعلاه تم استخدام نموذج معدل من قبل الباحث عن دالة الإنتاج لـ كوب دوغلاس (Cobb-Douglas Production Function) وبعد أن تم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب على إنتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونته (0.06) ولم يكن ذو دلالة إحصائية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي من النموذج وكانت مرونته (0.122)، أما تحرير التجارة فكان تأثيرها موجب حيث كانت مرونة هذا المتغير (0.4). كما وأظهرت الدراسة بأن الإنتاج الصناعي الأردني وتحرير التجارة سبب في خلق كل من الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة، ولم يكن هناك علاقة تربط تحرير التجارة بالإنتاج الصناعي.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة:

سيتم اعتماد التحليل الوصفي و القياسي في تحليل البيانات وتفسيرها من اجل اختبار فرضيات الدراسة والتحليل القياسي سيكون تحليل السلاسل الزمنية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج (VAR) Vector Auto Regression.

ساعدت السلاسل الزمنية على القدرة على التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث الاقتصادية المستقبلية كونها غير مستقرة لذلك يعد منهج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression (VAR) لصاحبه (1980) sims والذي جاء كردة فعل تجاه المنهج القياسي التقليدي الذي يعتمد على تقدير نماذج مكونة من عدد من المعادلات الآتية: واحدا من أكثر المناهج التجريبية شيوعا في الاقتصاد القياسي والذي لا يعتمد على تقسيم المتغيرات إلى داخلية وأخرى خارجية وإنما يتعامل مع جميع المتغيرات على أنها داخلية (endogenous).

ونظرا لتميز منهج VAR بعدد من المزايا الهامة فسيتم استخدامه في بناء النموذج القياسي، حيث يتميز هذا النموذج بإمكانية استخدامه كأداة تنبؤ للأنظمة المكونة من عدد من السلاسل الزمنية المترابطة، كما أنه يستخدم لتحليل الآثار الديناميكية للاضطرابات العشوائية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي، ويمتاز منهج VAR كذلك بأنه يعرف جميع المتغيرات الداخلية endogenous في النظام بدلالة قيمها الإبطائية – والتي يمكن افتراضها على أنها غير مرتبطة زمنيا مع الأخطاء العشوائية- وبالتالي إمكانية تقدير كل معادلة من معادلات النظام على حدة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares بحيث يكون تقدير المعلمات تقديرا متسقا consistent.

كما يمكن استخدام منهج VAR كأداة لتحليل السياسات policy analysis وذلك من خلال تحليل أثر الصدمات العشوائية (المفاجئة) random shocks على المتغيرات

المختلفة في النظام والتي يمكن التعبير عنها بأنها تغيرات مفاجئة في الأخطاء العشوائية، حث يتغلب منهج VAR على المنهج التقليدي –والذي يعاني من وجود الارتباط الزمني بين المتغيرات العشوائية وبالتالي عدم إمكانية إحداث هزة في معادلة واحدة دون المعادلات الأخرى في النظام- من خلال إمكانية تحويل الأخطاء العشوائية innovations إلى أخطاء متعامدة orthogonal innovations وبالتالي الحصول على أخطاء عشوائية غير مرتبطة زمنيا مما يمكن من تحليل أثر الصدمات على معادلة واحدة من معادلات النظام دون الحاجة لإحداث صدمات في باقي المعادلات

ويمكن تمثيل نموذج VAR رياضيا كما يلي:

$$y_t = A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \ldots + A_n y_{t-n} + B x_t + u_t$$

حيث يمكن تعريف متغيرات النموذج كالتالي:

y_t = متجه المتغيرات الداخلية (Vector of endogenous variables) وتمثـل النمـو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر $y_t = (g\ FDI_t)'$

$B, Ai, i=1,\ldots,n$: مصفوفات المعاملات المراد تقديرها.

x_t: متجه المتغيرات الخارجيـة (Vector of exogenous variables) ويمثـل درجـة الانفتاح التجاري.

u_t: مصفوفة الخطأ العشوائي $u_t = (e_{1t}\ e_{2t})'$

t: الزمن.

n: عدد فترات الإبطاء الزمني.

2.3 الاختبارات المستخدمة:

تم استخدام الاختبارات القياسية التالية:

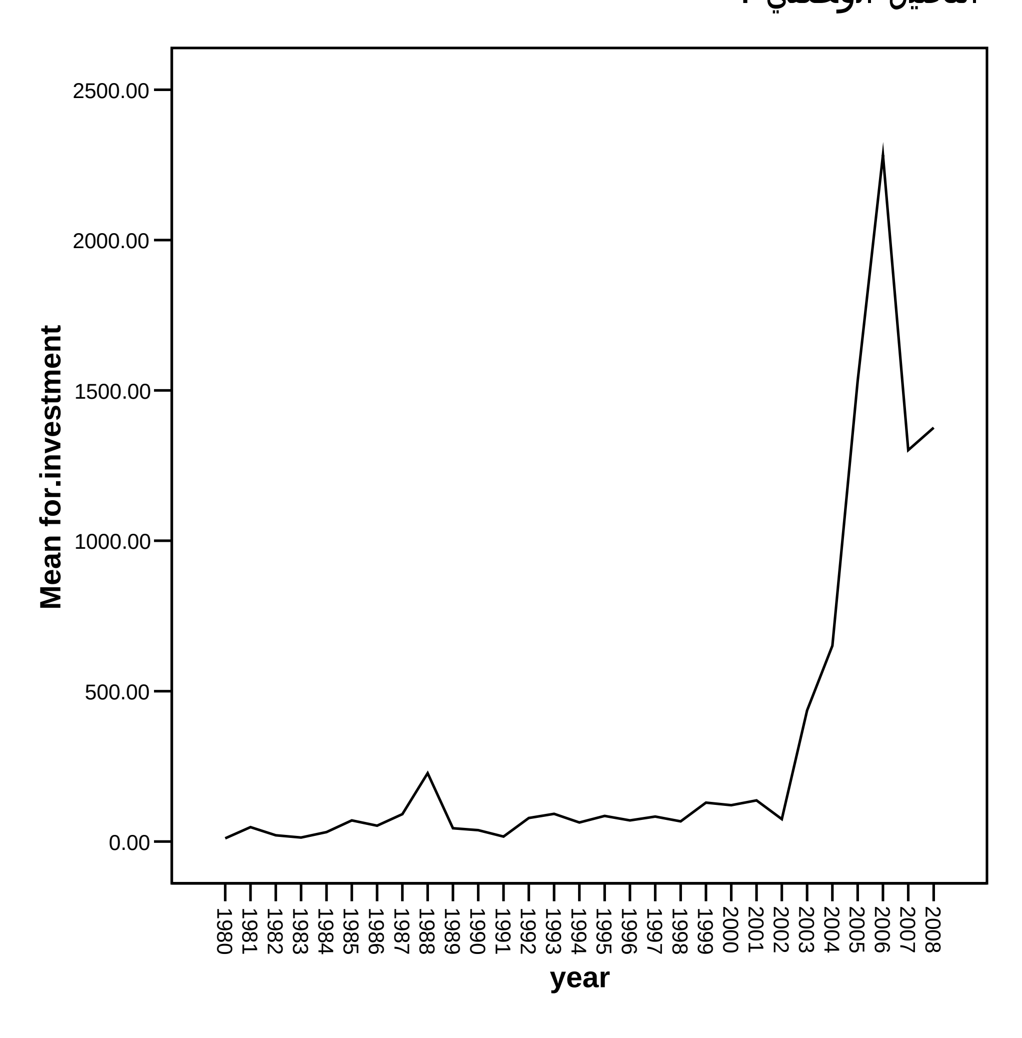
1. اختبار جذر الوحدة لفحص الاستقرار.
2. اختبار جرينجر للسببية.
3. تحليل مكونات التباين Variance decomposition.
4. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك .
5. اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل .

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

تضمن هذا الفصل عرضاً للتحليل الوصفي لبيانات الدراسة و نتائج التحليل القياسي لأثر كل من الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ومناقشة لهذه النتائج، كما تضمن توصيات الدراسة.

التحليل الوصفي :

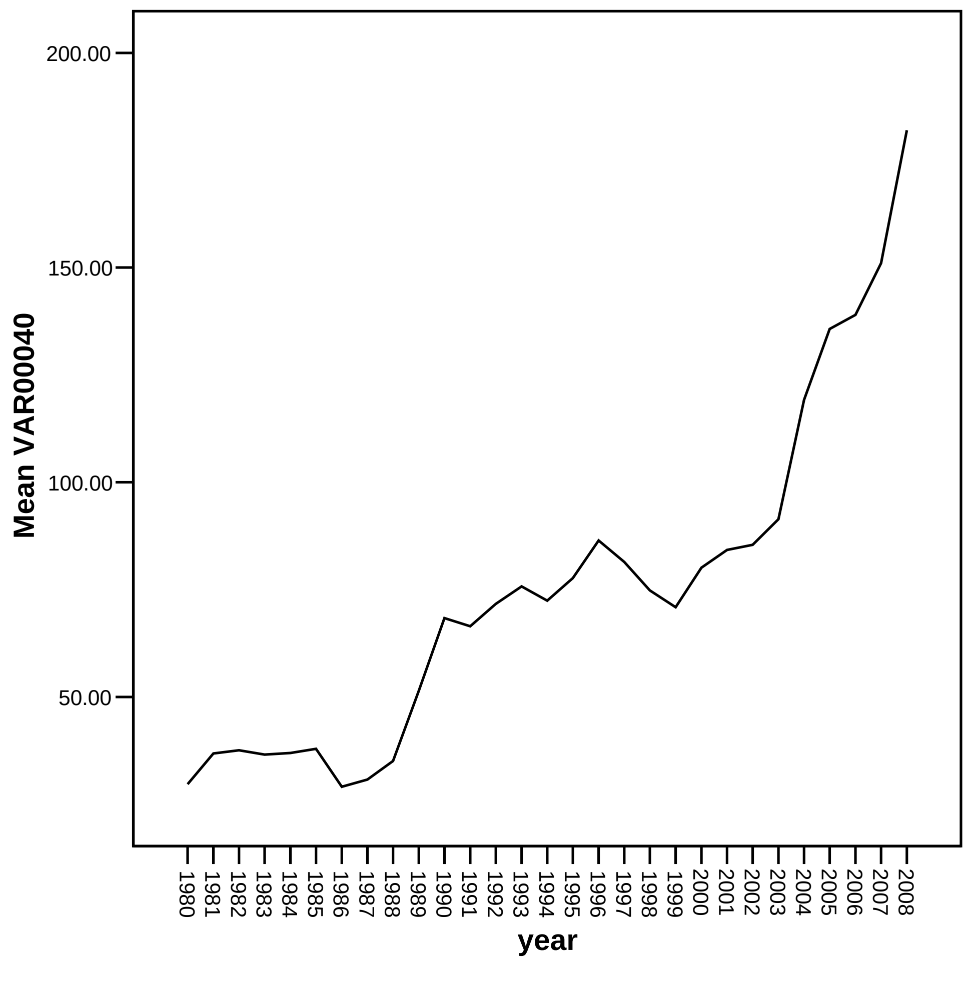


شكل (1)

مؤشر الاستثمار الاجنبي

من الرسم البياني (1) يتضح بان مؤشر الاستثمار الأجنبي في الأردن كـان في مستويات منخفضة نسبيا في عام 1980، وبالوقت ذاته نلاحظ أن هناك بعـض الارتفاعات البسيطة لترتفع بشكل ملحوظ في عام 1988، وتعاود الانخفـاض بعـد

ذلك مباشرة لتصل مستويات متقاربة خلال السنوات 1989 ولغايـة عـام 2002، حيث نجد بعد ذلك ارتفاع حاد خلال عام 2006، لتنخفض مرة أخرى فـي أعـوام 2007-2008، إلا أنها لم تعاود إلى مستويات متدنية كما هي في السنوات ما قبـل 2006.

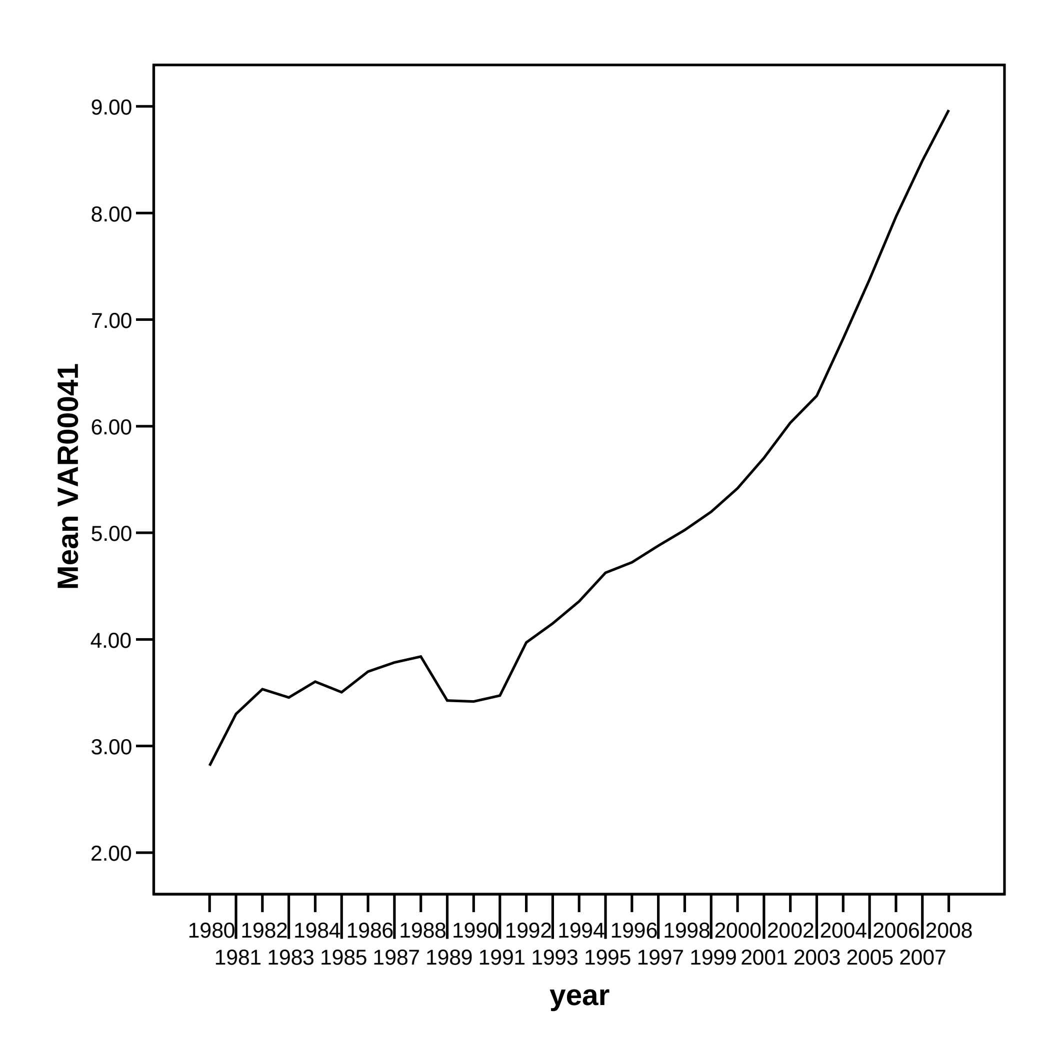


شكل (2)

مؤشر الانفتاح الاقتصادي

من الرسم البياني (2) نلاحظ بشكل عام أن هناك ارتفـاع مـضطرد علـى مؤشر الانفتاح الاقتصادي عبر السنوات، إلا إننا نلاحظ أن هناك انخفاض طفيـف في عام 1985 وعام 1986، إلا إننا نلاحظ أن هناك ارتفاع مضطرد، لغاية عـام 2000، إلا إنا نجد بعد ذلك ارتفاع مضطرد حاد في اتجاه البيانـات، علـى مـدار

السنوات 2000 ولغاية 2008.



شكل (3)

مؤشر النمو

من الرسم البياني (3) نلاحظ أن هناك تذبذب في النمو خـلال الـسنوات 1980 ولغاية عام 1990، إلا إننا نلاحظ بعد ذلك ارتفاع واضح في اتجـاه النمـو الاقتصادي من عام 1990 ولغاية عام 2008، حيـث يتـصف هـذا النمـو فـي الاضطرار والزيادة ليصل في أعلى مستوياته في عام 2008 كما يظهر ذلك خلال الرسم البياني.

1.4 عرض النتائج:

من اجل الحصول على نتائج دقيقة فقد عمل الباحث على استخدام حزمة التحليل القياسي Eviews والتي من خلالها أجرى الاختبارات التالية:

أولاً: اختبار جذر الوحدة للاستقرارية:

الجدول رقم (14)

نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) عند درجات تباطؤ (2)

المتغير	**المستوى**			**الفرق الأول**			**الفرق الثاني**		
	قيمة ADF	**القيمة الحرجة**	**النتيجة**	**قيمة ADF**	**القيمة الحرجة**	**النتيجة**	**قيمة ADF**	**القيمة الحرجة**	**النتيجة**
النمو	3.00	2.97	مستقرة						
الانفتاح التجاري	1.65	2.97	غير مستقرة				5.08	2.97	مستقرة
الاستثمار الاجنبي المباشر	0.89	2.97	غير مستقرة	3.95	2.97	مستقرة			

اظهر الجدول رقم (14) إن متغير النمو قد استقر عند المستوى وان الانفتاح التجاري قد استقر عند الفرق الثاني والاستثمار الأجنبي المباشر قد استقر عند الفرق الأول بمستوى معنوية 5% وهذا يشير إلى ان بعض هذه العوامل متكامل من الدرجة الأولى والآخر متكامل من الدرجة الثانية، أما متغير الاستثمار الأجنبي فلم يستقر عند المستوى وإنما استقر عند الفرق الأول، وبناء على ذلك فان عملية التقدير بواسطة المربعات الصغرى اقل دقة ويعتريها بعضا من الغموض لذلك فان استخدام اختبار (VAR) هو الأكثر تناسبا لأنه يتعامل مع حساسية المتغيرات مع بعضها البعض على المدى الطويل بحيث يمكن الحصول على نتائج اقرب إلى الواقع من المدى القصير كوننا نتعامل مع متغيرات تتعلق ببيئة غير مستقرة عالمية من التغيرات الاقتصادية والمالية.

ثانياً: اختبار جرينجر السببية:

الجدول رقم (15)

نتائج اختبار السببية عند درجات تباطؤ (2)

مستوى المعنوية 5%	F	اتجاه السببية (الفرضية العدمية)
0.14	2.1	الانفتاح التجاري يسبب النمو الاقتصادي
0.68	0.39	الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب النمو الاقتصادي

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه ان بعض المتغيرات التي لها علاقة بمعدل النمو حيث تبين ان النمو لا يسبب الانفتاح التجاري لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة لكون قيمة ف المحسوبة تتمتع بمستوى معنوية اقل من 0.05 اما بالنسبة الى ان الانفتاح يؤثر على النمو فاننا نقبل فرضية العدم اما بالنسبة الى ان الانفتاح ليس لها علاقة بالاستثمار الأجنبي فهنا نرفض بشدة فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تثبت لنا من خلال قيمة (ف) أن الانفتاح يسبب الاستثمار الأجنبي حيث ان مستوى المعنوية 0.007 اقل بكثير من 0.05 وهذا هو محور الدراسة حيث ان الانفتاح يسبب نموا في الناتج من خلال الاستثمار وليس بتأثير مباشر، وبالنسبة لعلاقة النمو بسبب الاستثمار الأجنبي فقد أشارت النتائج أعلاه الى ان معدل النمو يسبب الاستثمار الأجنبي أي ان النمو يساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية حيث اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بمستوى معنوية 0.037 اقل من 0.05.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك:

الجدول رقم (16)

اختبار التكامل المشترك (3-4) لأثر كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأردن عند فترات تباطؤ (2)

قيم ايجن	القيمة المحسوبة	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	الفرضية الصفرية H0
0.41	24.23	29.68	35.65	لا يوجد تكامل مشترك
0.25	10.35	15.41	20.04	يوجد متجه واحد على الاكثر
0.10	2.85	3.76	6.65	يوجد متجهان على الاكثر

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية 5% أي انه يوجد متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك ويعني هذا ان المتغيرات تتحرك معا في الفترة طويلة الأجل ويمكن اعادة كتابة نتائج المتجه التكاملي بالشكل التالي:

Growth = 8.08-0.184open + 0.0024 foreigninv

إن الحصول على متجه واحد فقط للتكامل المشترك يساعد في تفسير نتائج هذه المتجه بالصورة التي نستطيع من خلالها معرفة اثار متغيرات الاستثمار الأجنبي على نمو الناتج المحلي للأردن فإذا نظرنا إلى درجة الانفتاح التجاري نجد أنها سالبة وهذه النتيجة تشير الى ان تحرير التجارة للدول التي تعاني من قصور في عملية إحلال المستوردات سيكون تأثيره سلبيا على النمو الاقتصادي، أي أن عامل تحرير التجارة له اثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأردن حيث أن عملية التحرير التجاري في ظل عدم وجود بيئة تنافسية لها آثار سلبية إذا لم تعمل على خلق بيئة تساعد في الحد من الآثار السلبية للانفتاح التجاري أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فتشير النتائج إلى ان للاستثمار الأجنبي اثر موجب على النمو الاقتصادي.

تحليل مكونات التباين:

بعد القيام بإجراء الاختبارات القياسية بواسطة برنامج Eviews أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين من خلال الجدول رقم (17) أن هناك حوالي 100% من تحليل مكونات التباين للنمو الاقتصادية يعزى إلى المتغير نفسه في الفترة الأولى بينما يعزى بعد خمس فترات 22.31% إلى الانفتاح التجاري و1.4 %إلى الاستثمار الأجنبي وتظهر البيانات أن هذه النسب تصل إلى 39.32% للانفتاح التجاري و0.40 %للاستثمار الأجنبي بعد عشر فترات زمنية وهي هنا سنة.

الجدول رقم (17)

تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي في الأردن

السنة	النمو	الانفتاح	الاستثمار الأجنبي
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	98.65925	1.158711	0.182034
3	91.64920	7.997819	0.352982
4	82.93471	15.85652	1.208763
5	76.20897	22.31327	1.477753
6	70.84148	27.92110	1.237416
7	66.36064	32.70889	0.930473
8	63.10065	36.20973	0.689614
9	61.17151	38.30978	0.518711
10	60.27036	39.32908	0.400557

الجدول رقم (18)

تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي في الأردن

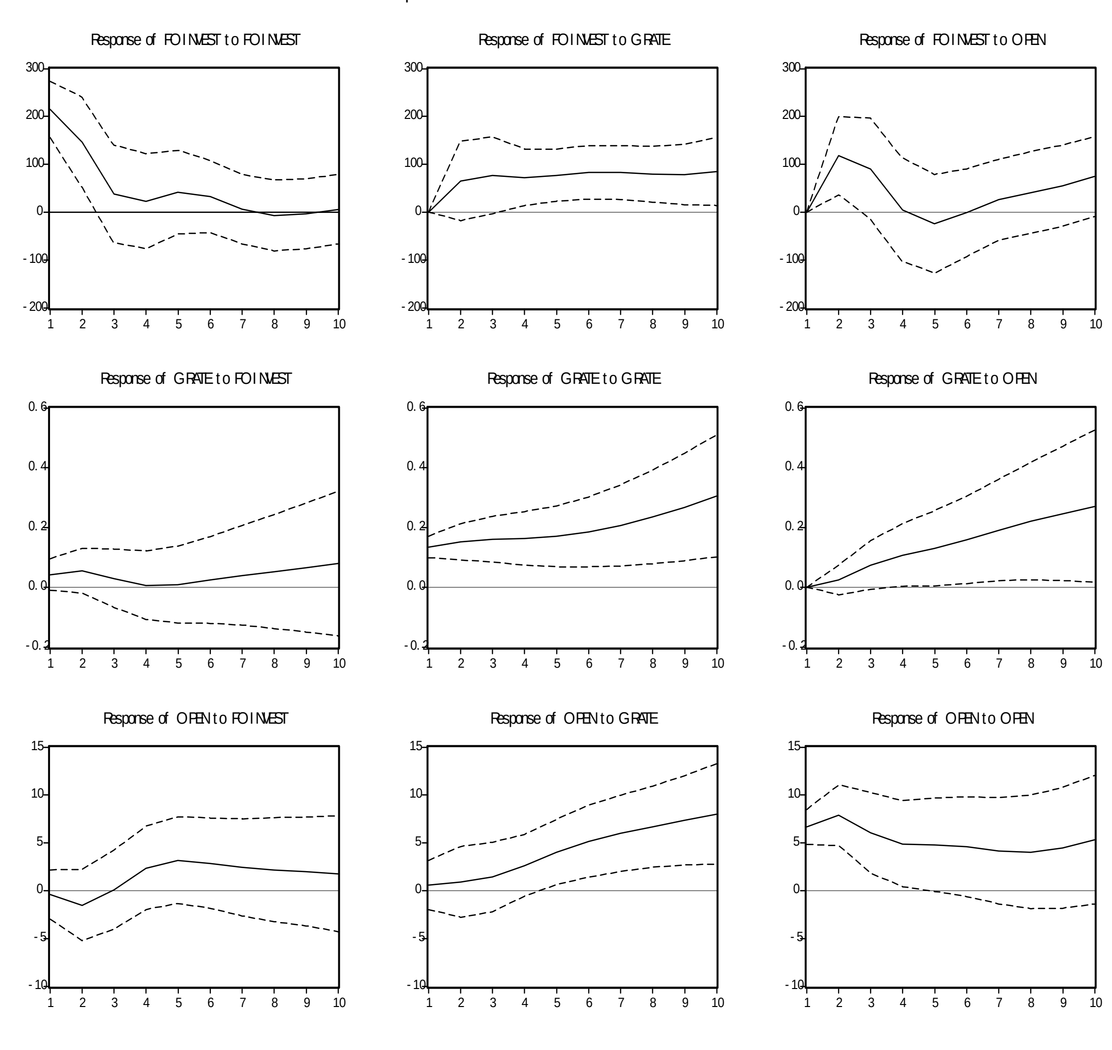
السنة	الاستثمار الأجنبي	معدل النمو	درجة الانفتاح
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	78.84269	4.919265	16.23805
3	68.17062	9.984181	21.84520
4	64.95321	14.36636	20.68042
5	61.78202	18.48763	19.73035
6	58.62377	22.92308	18.45316
7	55.26544	26.84249	17.89207
8	52.13301	29.80542	18.06157
9	48.87947	32.14384	18.97669
10	45.03408	34.03732	20.92860

وللتأكد من صحة النتائج تم إعادة ترتيب المتغيرات حيث اظهر الجدول (18) بعد إعادة الترتيب وفي الفترة الزمنية الخامسة ان خطا التنبؤ في النمو الاقتصادي في الأردن كان 61.78% يعزى الى الاستثمار الأجنبي وكذلك 19.73% يعزى الى الانفتاح التجاري ووصلت هذه النسبة إلى 45.03% و20.92% على التوالي في السنة العاشرة وهذا يفسر لنا اثر العلاقة القوية التي تربط المتغيرات مع بعضها خلال فترة الدراسة.

دالة الاستجابة لردة الفعل :

دالة الاستجابة Impulse response

يأتي دور الاستجابة لتتبع أثر الصدمة التي تصيب أحد الأخطاء العشوائية في احد المتغيرات في النموذج على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية، حيث أن أثر الصدمة التي تحدث للمتغير i في النظام ينتقل إلى باقي المتغيرات الداخلية في النظام من خلال هيكل الإبطاءات لنموذج VAR.



الشكل رقم (4)

دالة الاستجابة لردة الفعل

يشير الشكل رقم (4) أن هناك تفاعل ايجابي بين متغيرات الدراسة مع معدل النمو الاقتصادي، حيث تظهر الأشكال المختلفة أن استجابة معدلات النمو الاقتصادي ايجابية ومباشرة للتغير في كل من الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري حيث ان دالة الاستجابة لردة الفعل للنمو الاقتصادي لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الاستثمار الأجنبي يؤثر بشكل معنوي ومتذبذب ويميل إلى الايجابية في السنوات الأخيرة، وكذلك بالنسبة لدالة الاستجابة لردة الفعل للنمو الاقتصادي لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في درجة الانفتاح التجاري هي ذات اثر معنوي ويميل بشكل ايجابي في السنوات الأخيرة.

والتناقض بين هذه النتائج مع النتائج في التكامل المشترك أن دالة الاستجابة توضح ما سيكون عليه الأثر خلال السنوات العشر القادمة ولكن التباين المـشترك يظهـر العلاقة خلال السنوات الحالية.

2.4 مناقشة النتائج:

اعتمادا على التحليل أعلاه فقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن بعض متغيرات الدراسة قد اسـتقرت عـن المستوى والبعض الآخر عند الفرق الأول وبعضها استقر عن الفرق الثاني.
2. أظهرت نتائج اختبار السببية انه لا يوجد للاستثمار الأجنبي والانفتاح التجـاري اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الأردن.
3. بينت النتائج ان بعض متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولـى والـبعض الأخير ليس متكامل من الدرجة الأولى وهذا ما تطلب اختيـار اختبـار VAR لمعرفة كيف تسير المتغيرات مع بعضها في المستقبل.
4. أشارت نتائج دالة الاستجابة إلى أن هناك اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، وهذه النتائج تتفق مع العديـد مـن الدراسات السابقة حول اثر الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري علـى النمـو الاقتصادي.

3.4 التوصيات:

اعتماد على النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة العمل على خلق إستراتيجية وطنية شاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية الى الأردن وخاصة في القطاع الصناعي.
2. ترويج الأردن استثماريا في الدول الخليجية وجذب الاستثمارات العربية المهاجرة والتي تجد في الأردن الملاذ الآمن لمثل هذه الاستثمارات.
3. التركيز على الاستثمارات الأجنبية التي تعمل على توفير فرص عمل للمواطنين الأردنيين.
4. الاستمرار في برنامج الانفتاح التجاري لما لذلك من قدرة كبيرة في تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو قحف, عبد السلام، (2003)، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص: 15-25.

الاجندة الوطنية، (2005)، المجلد الثاني، **محور تعميق الإستثمار**، شباط، الأردن.

أحمد، مطر، (1999)، **إدارة الاستثمارات**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

الأسرج, حسين، (2005)، **إستراتيجية تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر**، العدد 213، القاهرة، مصر.

آغا, عماد، (2002)، **الاستثمار الأجنبي في الأردن ومحدداته**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

آغا، عماد، (2002)، الاستثمار الأجنبي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية

بابكر, مصطفى، (2004)، **تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

بكري, كامل، (2000)، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، 2008,2007، الأردن.

البنك المركزي الاردني، **النشرة الاحصائية الشهرية**، أعداد مختلفة، الأردن.

جمال، محمود عبيد، (2002)، **تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى**، رسائل جامعية، جامعة حلوان، مصر.

حسين، ناجي بن،(2005)، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، متوفر عبر:
.http: // www. uluminsania.net / b 19 htm.

الحضيرى, حامد، (2000)، **تقييم الاستثمارات**, دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

الحياري, محمد، (2000)، **الاستثمار الأجنبي وأثره على الأمن الوطني الأردني**، رسالة جامعية، الأردن.

خالد حسين، (2008)، **دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل**، المنتدى العربى للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر.

الخشمان, هيثم، (2006)، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح للفترة (1970- (2004))**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

خضر، حسان (2004)، **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا**، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص.3-9-10، متوفر عبر: http://arab-api.org.

الخطيب, سعيد (2003)، **عدم فاعلية السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد 32، العدد 2، ص 468-477.

الدباس ,وفاء، (2006)، **الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية: الواقع والطموح**، رقم عمل قدمت في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر.

الربيعي, فلاح، (2005)، **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد23، متوفر عبر: www.uluminsania.net.

رزاق، وشاح، (2007)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

زياد رمضان، (1998)، **الاستثمار المالي والحقيقي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

السامرائي,دريد، (2006)، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية،** مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، ط1، بيروت.

الشوربجي, مجدي، (2005)، **أثر الإستثمارات الأجنبية المباشـرة علـى النمـو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،**رسالة جامعية، الأردن.

صقر, محمد و شرف, سمير واسماعيل, رولا، (2006)، **الاسـتثمارات الاجنبيـة المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادات الناميـة،** مجلـة جامعـة تـشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) ص 155-175.

عباس، علي (2004)، **إدارة الأعمال الدولية،** دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.

عبد الرحمن، إسماعيل، و عريقات، حربي محمـد (1999)، **تعـاريف ومفـاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي،** دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

عبد السلام, رضا، (2006)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،** دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

العتيبي, قدري,(2004), **أثر الاستثمار الاجنبي علـى اداء الـشركات الـصناعيه المدرجه في سوق عمان المالي خـلال الفتـرة (1988-2002),** رسـالة ماجستير غير منشورة, جامعة ال البيت, الاردن.

عجمية ,محمد، إيمان عطية ناصف،(2000)، **التنمية الاقتصادية،** قـسم الاقتـصاد كلية التجارة، الإسكندرية مصر.

عريقات، حربي، (2007)، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي: الواقـع والعقبـات والآفاق المستقبلية،** دراسة مقدمةالى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلـوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا، عمان، الاردن.

عطية، خليل محمد خليل، (1997)، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث فى النظرية،** مجلة مصر المعاصرة، العددان 438/437، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص 146-148.

عطية، عبد القادر محمد،(2000)، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيـق،** ط 2،

الإسكندرية، الدار الجامعية.
علي عبد القادر، (2004)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشـر**، سلـسلة جـسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تموز، (2004)، ص5- 8. متوفر عبر: www://arab-api.org.
على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة 1974-1990،رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية.
عمر، حسين (2000)، **الاستثمار والعولمة**، جامعتي القاهرة والأزهر، القاهرة.
العيساوي, كاظم والوادي, محمود، (2000)، **الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي**، عمان.
فليح حسن خلف،(2004)، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، ط 1، عمان، الأردن.
القشي, ظاهر، (2008)، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر**، المجلة العربية للادارة، المنظمة العربية للادارة، جامعة الدول العربية، القاهرة
الكمالي، (2004)، **نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فـي مـصر**، رسالة جامعية، مصر.
الكواز, أحمد، (2007)، **تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالـة دولـة الكويت**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
لادق, فاطمة وعمارة, ثلجة، (2007)، **الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية**، مذكرة تخرج بمعهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.
المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،(2008)، **مناخ الإسـتثمار في الدول العربية (2007)**، الصفاة، الكويت.
مؤسسة تشجيع الاستثمار، (1995)، **قانون تشجيع الاستثمار رقم 16**، الأردن.
مؤسسة تشجيع الإستثمار،(2008)، **نظـام تنظـيم إسـتثمارات غيـر الأردنيـين رقم54**،الأردن.
مجلة عالم الاقتصاد، (2008)، **مفهوم وخصائص الاستثمار الاجنبـي المباشـر**،

العدد: 197، متوفر عبر: http://www.ecoworld- mag.com
محمد، المحور الاقتصادي، أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبيـة لـلأردن، مجلـة القادسية للعلوم الإدارية والاقتـصادية – المجلـد (11) العـدد (2) لـسنة (2009).

محمود محي الدين،(2008)، **جلسة منتدى الاستثمار العربـي**، منتـدى الاقتـصاد العربي، لبنان.

مرار، حنان الياس، (2006)، **تطور هيكل الاستثمار الأجنبـي المباشـر للفتـرة (1950-2000): دراسة تطبيقية علـى الأردن**، رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المساعيد, سليمان, الصادرات الأردنية: **المحددات والتوقعات المستقبلية (2005 - 2020).- المجلـة العربيـة للعلـوم الإداريـة (الكويـت).- مـج 14, ع 1.- ص ص77 - 109 ص.**

المساعيد، سليمان، والبطاينة، ابراهيم (2006) بعنوان" محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في جنوب شرق اسيا: باستخدام منهجية ARDL، **المجلـة العربيـة للعلوم الادارية**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.

مشعل, زكية وأبو ليلى, زياد، (2007)، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد رقم 23، العدد 1، ص 1-31.

المنوفي, كمال وخير الدين ,هناء والخواجة ,ليلى وآخرون، (2002)، **الاستثمارات الأجنبيـة بين قوى الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1775 بتاريخ 13-01-(2002).

نزاري, رفيق، (2008)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتـصادي: دراسـة حالة تونس، المغرب الجزائر**، رسالة جامعيـة، جامعـة الحـاج لخـضر، الجزائر.

النسور, معن، (2008)، **تطور مناخ الاستثمار في الأردن**، ورقة مقدمة في المؤتمر

الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، تحـت شـعار" **التـرويج للاستثمار الوطني** والبيني في خضم الفورة النفطية"، فـي المقـر الجديـد للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للـبلاد العربيـة، 19-20 حزيران، بيروت.

النوري ,كريم، (2004)، **دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية**، مجلة علوم إنسانية، العدد8، متوفر عبر: www.uluminsania.net.

هيئة تشجيع الإستثمار،(2006)، **الإستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمـى بـين الايجابيات والسلبيات والتقنين**، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر الـوطني حـول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا.

وزارة التخطيط و التعاون الدولي ,2009 تقارير قسم التنافسية .

ياسين دعدوش حسن، (2009)، **دور الاستثمار في ايجاد بدائل التنميـة وانعـاش الاقتصاد العراقي**، بحث مقدم للمؤتمر الخاص ببدائل التنمية فـي العـراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد، العراق.

ب- المراجع الانجليزية

Agosin, M. R. and R. Mayer (2000), “Foreign Investment in Developing Countries: Does It Crowd in Domestic Investment?” UNCTAD Discussion Papers, No.146, February, pp.11-15.

Aitken, B., Hanson, G. H. and A. E. Harrison (1997), “Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior”, Journal of International Economics, Vol.43, El Sevier Science, B.V., pp. 103-114.

Alfaro, L. (2003), “Foreign Direct Investment and Growth: Does the Sector Matter?” Harvard Business School.

Banco de España (2002) "The Spanish Balance of Payments 2001”, 1st edition, Madrid. Available online at: http://www.bde.es/.

Bisat, A., El – Erian, M. A. and T. Helbling (1997), “Growth, Investment and Saving in The Arab Economies”, IMF Working Paper, WP / 97 / 85, IMF, July, p.19.

Blomström, M. and A. Kokko (1996), “The Impact of Foreign Investment on Host Countries: A Review of The Empirical Evidence”, Policy Research Working Paper, WB, Washington, D.C., December, pp. 7-8.

Borensztein, E., J. De Gregorio, and J.W. Lee (1998), “How does foreign direct investment affect economic growth?” Journal of International Economics 45 (1998) 115-135.

Carkovic, M. and Levine, R. (2002). "Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?" Working Paper Series, National Bureau of Economic Research (NBER), June 2002.

De Mello, Luiz R. (1999), "Foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data", Oxford Economic Papers 51, 133-151.

Haddad, M. and A. Harrison (1993)," Are There Positive Spillovers from Direct Foreign Investment?: Evidence from Panel Data for Morocco ", Journal of Development Economics, Vol. 42, El Sevier Science Publishes B.V., North- Holland,.pp. 66-67.

Hong, K. (1997), "Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970 – 1990 ", Journal of Economic Development, Vol. 22, No.1, June, p. 88.

IMF (International Monetary Fund) Various Publications, Balance of Payments Statistics Yearbook, Washington DC.

International Monetary Fund, Various Articles, Background Research.

Maitena Duce & Banco de España (2003), Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note. Available online at: http://www.bde.es/.

Manhal M Shotar, Basher A Abdulrazag (2003)," The impact of foreign direct investment on economic growth in Jordan", Journal of International Business and Entrepreneurship Development 2003- Vol. 1, No.1 pp. 14-21.

Mathur, A. "Understanding India's Policy Toward Foreign Direct Investment", in UN (1992), "Foreign Direct Investment and Technology Transfer in India", United Nations Centre on Transnational Corporations, New York., p.71.

Narula, R. (1996). Multinational Investment and Economic Structure, London, Routledge.

Rajneesh Narula and Brian Portelli (2004), foreign direct investment and economic development: Opportunities and limitations from a developing country perspective, MERIT-Infonomics Research Memorandum series.

Richardson, P. (1997), "Globalisation and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities ", OECD Working Paper, No.181, OECD/GD (97) 47, Paris, p.19.

Sami Abdelkarim & Pierre Henry (2009), FDI in the Med Countries in 2008 Facing the Crisis, survey No: 3, invest in the Mediterranean

الملحق (أ)

بيانات الدراسة

معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانفتاح الاقتصادي	الواردات	الصادرات	الاستثمار الأجنبي	السنة
2.8172006	2818.1	29.66810972	715,977	120.1	10.4	1980
3.301346599	3302.2	36.83907698	1047,505	169	47.7	1981
3.533265644	3534.2	37.57851848	1142,493	185.6	20.9	1982
3.454777314	3455.8	36.55882864	1103,310	160.1	13	1983
3.603141148	3604.1	36.96900752	1071,340	261.1	31.4	1984
3.505472166	3506.5	37.92100385	1074.4	255.3	70.30512	1985
3.698552169	3699.5	29.07960535	850.2	225.6	52.77084	1986
3.784522718	3785.5	30.75683529	915.5	248.8	91.04878	1987
3.839814398	3840.8	35.07862945	1022.5	324.8	227.3779	1988
3.427579809	3428.7	51.45098725	1230.0	534.1	43.98264	1989
3.418297251	3419.3	68.37949288	1725.8	612.3	37.3524	1990
3.473315831	3474.3	66.46230895	1710.5	598.6	16.36047	1991
3.971925478	3972.8	71.6824406	2214.0	633.8	78.18874	1992
4.150142952	4151.1	75.76064176	2453.6	691.3	91.97576	1993
4.357147498	4358.1	72.4283518	2362.6	793.9	62.91891	1994
4.626758258	4627.7	77.68005705	2590.3	1004.5	85.02252	1995
4.723320447	4724.3	86.43396905	3043.6	1039.8	70.2694	1996
4.879532005	4880.5	81.45272001	2908.1	1067.2	82.64852	1997
5.026629258	5027.6	74.80308696	2714.4	1046.4	66.64869	1998
5.197032782	5198.0	70.92343209	2635.2	1051.4	129.1281	1999

5.417740729	5418.7	80.09670216	3259.4	1080.8	120.7947	2000
5.703250051	5704.2	84.25546089	3453.7	1352.4	136.64	2001
6.033154673	6034.1	85.44604829	3599.2	1556.7	74.448	2002
6.285340119	6286.3	91.42261744	4072.0	1675.1	436.113	2003
6.821878633	6822.8	119.2076567	5799.2	2334.1	650.856	2004
7.377675326	7378.6	135.7046052	7442.9	2570.2	1531.40	2005
7.966073855	7967.0	139	8187,725	2,929,310	2282.5	2006
8.490461757	8491.4	151	9722,194	3,183,707	1301.3	2007
8.966653102	8967.6	182	11973,902	4,383,940	1376.2	2008

المصدر: نشرات متتابعة / البنك المركزي الاردني.